جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

Palestinian Working Women for Development

PWWSD

التقرير السنوي

2023

عام التحدي والإصرار ..

الفهرس:

الفصل الأول

كلمة رئيسة الجمعية

الخلفية والإطار القانوني- النشأة والتأسيس

الرؤية

الرسالة

حوكمة الجمعية

مجلس الإدارة

الهيكلية

اللوائح والأنظمة

الفصل الثاني

المستفيدين والمستفيدات من خدمات الجمعية.

توزيع المستفيدين والمستفيدات حسب المناطق

حقائق وعلامات فارقة ومشاركة في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين)

علامات فارقة حول إنجازات الجمعية عام 2023

مشاركة الجمعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الفصل الثالث

البرامج والأهداف الاستراتيجية للجمعية

برنامج تعزيز المشاركة السياسية للنساء وأجندة المرأة والسلام والأمن

برنامج التمكين الاقتصادي

برنامج الإرشاد النفسي ومكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي

الفصل الرابع

فصص نجاح

فريال فريد: الأمل هو الدافع للنجاح

وجه آخر للحرب

آمال خليل صنوبر: مديرة جمعية واصل لتنمية الشباب

نداء ابو عيطة: نجاح أكاديمي واقتصادي مثمر

الفصل الخامس

قائمة النشاطات والمشاركات الفاعلة التي قامت بها الجميعة في العام 2023

اتفاقيات جديدة عام 2023

الشركاء الاستراتيجيين

الفصل السادس

نظرة مستقبلية لعام 2024: عام التميز والتحسين المستمر

الفصل السابع

المعيقات

التوصيات

الفصل الأول

حنان بنورة

رئيسة الجمعية

تحية طيبة وبعد،

نضع بين ايديكم/ن التقرير السنوي للعام 2023 بكل فخر واعتزاز بفريق العمل وبطواقم المتطوعين/ات على امتداد الوطن المحتل. حيث استطاعت الجمعية، وعبر كافة هيئاتها، التركيم على إنجازات عقود من العمل، وفق رؤيتها التحررية للمساهمة في بناء مجتمع يرتكز على أسس وقيم الديمقراطية والعدالة والمساواة. واستند الفعل النسوي المدني عبر برامجها المختلفة في مجالات تمكين المرأة في حقل المشاركة السياسية وفي تطوير وتعزيز اجندة المرأة والسلام والأمن وتعزيز الأمن الإنساني، وأيضا في حقل الصحة النفسية ومناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي، وفي حقل التمكين الاقتصادي للنساء، إضافة الى تطوير وتنمية المهارات، بالارتباط الوثيق مع الأهداف الاستراتيجية للجمعية، وبالاستناد الى استراتيجيات التعبئة المجتمعية وتقديم الخدمات النفسية والقانونية والإنسانية، والمناصرة والضغط والتثقيف، وببناء الشراكات والتوثيق والإعلام والتنظيم، متعدد الأشكال للبنى القاعدية النسوية والشبابية. الأمر الذي أدى الى تعميق تأثير الجمعية، وفي توسيع قاعدتها المجتمعية من جهة، وأدى الى بلورة قيادات نسوية من جهة أخرى، واسهم في ضمان استمرارية الجهد المجتمعي الهادف لفكفكة بنى وخطاب كافة القوى المعادية لمساواة النوع الاجتماعي. وبالرغم من التعقيدات التي فرضت على الشعب الفلسطيني بعد السابع من أكتوبر جراء حرب الإبادة في قطاع غزة وتوسع جرائم الحرب في الضفة الغربية، على ايدي قوات الاحتلال والمستوطنين، استطاعت الجمعية الاستمرار في عملها ضمن خطة طوارئ تستجيب لمتطلبات وحاجات المساعدات الإنسانية، إضافة الى التمكين الفردي والجمعي للفئات الشبابية والنسوية المستهدفة في كافة حقول تدخلها التنموي والاغاثي.

وخلال العدوان المتواصل على قطاع غزة، ودعت الجمعية شهيدتين من طاقمها العامل في قطاع غزة، الشهيدة رانيا السويسي والشهيدة تفاحة الطويل وكلاهما عملتا كمرشدات نفسيات في الجمعية، كما تم تدمير البناية التي تضم مقر الجمعية في قطاع غزة، بفعل الغارات الهمجية التي شنها الاحتلال. كما تعرضت كافة الزميلات العاملات في قطاع غزة، وكذلك المتطوعات والمتطوعين، للتهجير القسري لمرات عدة، وتعرضن وأسرهنّ للتجويع، والذي استخدم كأداة للحرب ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ومع ذلك ارتفع منسوب العمل التطوعي في عمليات الدعم النفسي والإغاثي لمساعدة المواطنين والمواطنات على التغلب على ويلات العدوان

مسيرة العام الماضي تؤكد على أهمية التوجه التعلمي للجمعية وعلى أهمية اعتماد المرجعيات الدولية بشكل عام وعلى اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز بشكل خاص، وبالتالي لا زال العمل مستمرا حتى اللحظة وعلى مدار ما يقرب من العقدين من الزمن، من أجل سن قانون حماية الأسرة من العنف وعلى نشر "اتفاقية القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة- سيداو"، في الجريدة الرسمية، ليتم مواءمة التشريعات الفلسطينية وفق أحكامها وجوهرها. إن الهيئة الإدارية والجمعية العمومية تؤمنان بدور الجمعية الطليعي في المساهمة في إحداث تغيرات استراتيجية بنيوية وفكرية، للقضاء على التمييز المبني على النوع الاجتماعي، وسنواصل المسار النضالي من أجل الحرية والمساواة والعدالة.

الخلفية والإطار القانوني- النشأة والتأسيس

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية هي منظمة نسوية تنموية مستقلة وغير حكومية، تساهم في تطوير النضال النسوي ضمن الأبعاد الوطنية والاجتماعية والتنموية. تؤمن جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بأن تحرر المرأة يرتبط ارتباطا مباشرا بإنهاء الاحتلال وبالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في الفضاء العام وفي الفضاء الخاص، وبالمساهمة في بناء مجتمع تسوده قيم العدالة والمساواة والحرية.

منذ إنشائها في العام 1981، شهدت الجمعية نموا وتوسعا على الصعيد الجغرافي وعلى صعيد البناء المؤسسي والبرامجي. وهي تعمل على المستويات المجتمعية والوطنية والإقليمية والعالمية من خلال ائتلافات وشبكات متعددة ومتنوعة. تعمل الجمعية في كافة محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، مع التركيز على المناطق المهمشة ومن بينها محيط القدس المحتلة، والمنطقة المصنفة (ج)، وكذلك التجمعات البدوية وتلك المعرضة لجرائم المستوطنين او المعزولة بفعل جدار الضم والتوسع.

تتكون الجمعية العامة لجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، من 25 سيدة، ولديها هيئة إدارية منتخبة، مكونة من 7 عضوات. يبلغ عدد موظفي وموظفات الجمعية أكثر من 40، بدوام كامل أو جزئي، موزعين/ موزعات على مختلف المكاتب في الضفة الغربية وفي قطاع غزة.

الرؤية

مجتمع ديمقراطي حر يقوم على العدل والكرامة واحترام المواطنة وحقوق الإنسان والاختلاف والتنوع، حيث يمكن للمرأة أن تتمتع بالمساواة الكاملة.

الرسالة

"جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية هي منظمة نسوية مدنية لحقوق الإنسان تسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين ومكافحة جميع أشكال التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتسهيل وصول المرأة إلى العدالة، والمساهمة في عملية التنمية، من خلال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للمرأة وتمكينها وتشجيع مشاركتها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي مشاركتها في النضال الوطني لإنهاء الاحتلال".

حوكمة جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية:

هي مؤسسة غير حكومية وطنية مستقلة فنيا واداريا وماليا وترتبط حوكمة المؤسسة بمجلس إدارة منتخب من الجمعية العمومية

قيمنا:

1. الاستقلالية
2. الاحتراف
3. الموضوعية
4. الحشد لاحتياجات المرأة وتحصيل حقوقها الآنية والاستراتيجية

5 .الاستجابة

6 .المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية

7 .كرامة الإنسان

استراتيجيات التدخل:

1 .مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له.

2 .التمكين الاقتصادي للمرأة.

3 .تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها السياسية. وتعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن الإنساني وفق مرجعيات الأمم المتحدة.

5. تعزيز مكانة واستدامة جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، كمنظمة مجتمع مدني رائدة.

مجلس الإدارة:

رئيسة مجلس الإدارة:

أ. حنان بنورة

نائب رئيسة مجلس الإدارة

أ. فاتن أبو زعرور

أمينة الصندوق

أ. ماجدة حوراني

أمينة السر

أ. منار المصري

العضوات

أ. نجاح مطر العبد دقماق

أ. آمنة كيلاني

أ. حليمة أبو صلب

PWWSD Management Organizational Chart

الهيكلية:

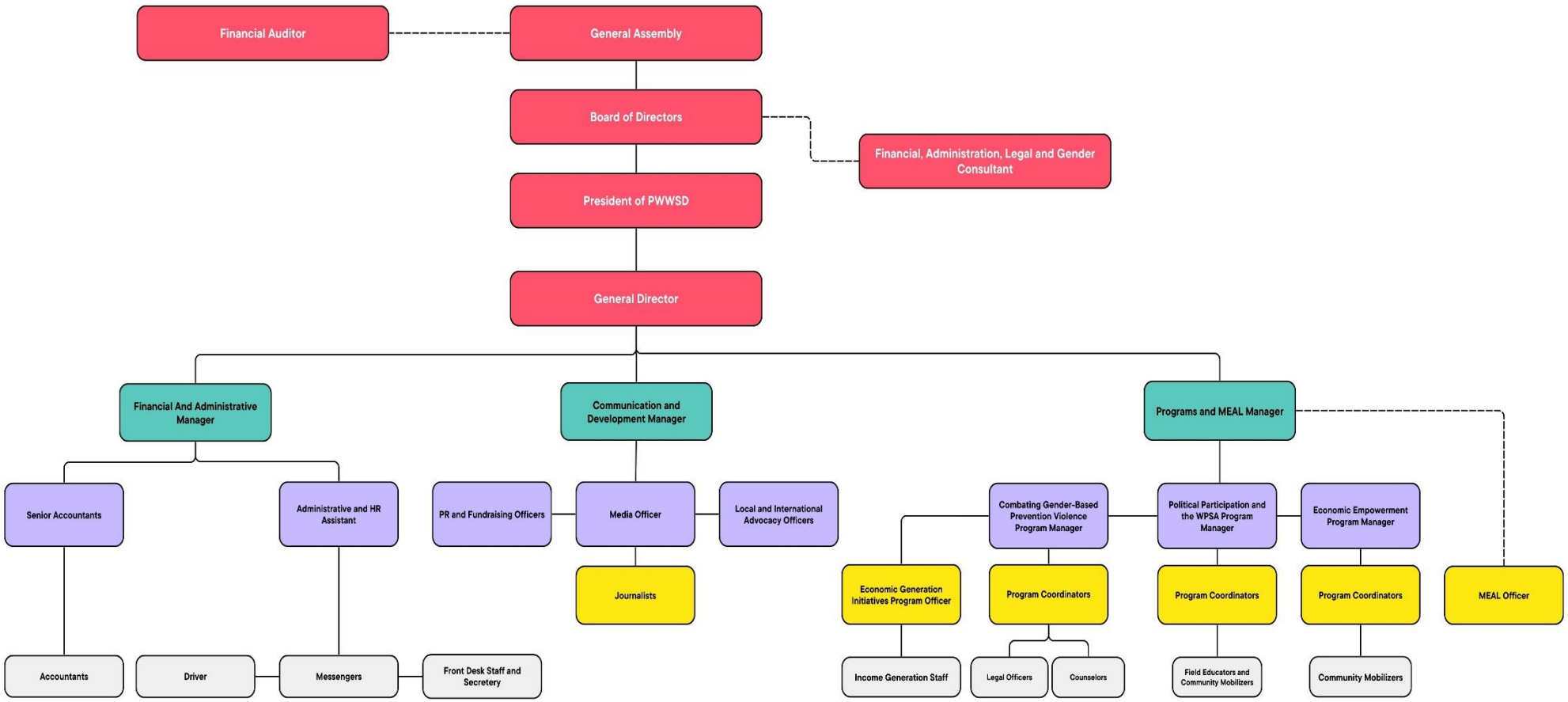

السياق العام في المناطق المحتلة وأثره على عمل الجمعية:

شهد العام 2023 تعقيدات لم يشهدها المجتمع الفلسطيني خلال العقود الماضية على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية، جراء الإغلاق التام والحصار، وأيضا جراء حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة في أكتوبر من العام المنصرم 2023، ومن جراء تصاعد اعتداءات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين في الضفة الغربية التي حولت بفعل انتهاكات الاحتلال وجرائمه المتواصل الى معازل وكنتونات مغلقة بالحواجز العسكرية وبالسواتر الترابية وبالبوابات الحديدية، الأمر الذي يقوض حل الصراع على أساس قيام دولة فلسطينية في المناطق التي احتلت عام 1967 ويهدد الامن في المناطق المحتلة وفي الإقليم وفي العالم ككل. إضافة الى تعمق سياسات الإلحاق الاقتصادي من قبل الاحتلال واعتماد الاقتصاد الحر بدون اية حماية اجتماعية من قبل السلطة الفلسطينية وعدم الحماية القانونية للنساء العاملات في قطاع العمل غير الرسمي. إضافة الى غياب الانتخابات وتعثر العملية الديمقراطية الداخلية وازدياد نفوذ القوى المحافظة والقوى العشائرية وزادة خطابات التحريض ضد الحركة النسوية وضد القيادات النسوية من اطراف الأصولية الدينية. وأيضا زيادة التحديات امام المجتمع المدني ككل عبر تحديد وتقليص مساحة عمله ماليا وتنظيميا وعبر التمويل المشروط وأيضا عبر تصعيد أدوات الاحتلال في مهاجمة المؤسسات المدنية الحقوقية بحجة التشجيع على الكراهية والعنف واللاسامية.

الواقع العدواني الاحتلالي ترك اثارا كارثية على الشعب الفلسطيني ككل وأثر على النساء باستهدافهن مباشرة بالإعدام والاعتقال وبالتهجير القسري وبالإفقار عبر مصادرة مواردهن الإنتاجية، وعبر استهدافهن بشكل غير مباشر من خلال انتهاك الاحتلال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان، كمنع لم الشمل للعائلات الفلسطينية، واعتقال او اعدام الزوج او الأبناء والبنات او تحويلهم/ن الى وضعية الإعاقة او التهجير، وكذلك عبر فرض الإقامة الجبرية على أطفال القدس الشرقية، وكون أدوار النساء وفق الخارطة الهندسية المجتمعية للنوع الاجتماعي مرتبطة بحماية الأمن الاقتصادي والصحي على الصعيد النفسي وعلى صعيد الصحة الإنجابية للأسرة ككل، يعشن معاناة مركبة من طبقات عنف وتمييز متداخلة، من حيث تفاعلات العنف الاحتلالي مع العنف المبني على النوع الاجتماعي بكافة اشكاله في الفضاء العام وفي الفضاء الخاص. فعلى سبيل المثال لا الحصر، هاجم المستوطنون المزارعين الفلسطينيين ومنعوهم من قطف محاصيلهم، وخاصة في المناطق القريبة من المستوطنات مع الأخذ بعين ان غالبية النساء العاملات (60٪) يعملن في القطاع الزراعي، ويتضح إلى أي درجة تتأثر النساء باعتداءات المستوطنين، الذي يحرم عائلاتهن من الامن الغذائي خاصة لتلك العائلات التي تترأسها النساء لأسباب قسرية مرتبطة بالسياق العام للمجتمع ككل.

وعلاوة على ذلك، شن الجيش الإسرائيلي غارات يومية على البلدات الفلسطينية وأرعب الناس (معظمهم من النساء والأطفال) ودمر البنية التحتية (شبكات المياه / الكهرباء / الصرف الصحي /الشوارع). وقد أضرت هجمات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين على حياة الفلسطينيين بشكل عام والنساء بشكل خاص. وبسبب هجمات المستوطنين على الطرق وإغلاق نقاط التفتيش، حرمت العديد من النساء من الوصول إلى فرص عملهن خارج مناطقهن السكنية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تستطيع العديد من الشابات الالتحاق بانتظام بجامعاتهن ومدارسهم الثانوية في المدن المختلفة. ويعاني العديد من المرضى (بمن فيهم النساء على اللواتي على وشك الولادة) من خطر تعرض حياتهم للخطر وذلك نتيجة التأخير عند نقاط التفتيش او اغلاقها كليا او بسبب المداهمات وتجريف الطرق خاصة في المخيمات الفلسطينية.

كما زاد الحصار المفروض منذ 2007 على غزة من مستوى الفقر والبطالة ، خاصة بين النساء / الشابات حيث تم دفع غالبية الناس للعيش تحت خط الفق والبطالة. وحرم الحصار الناس في قطاع غزة من توفر المواد الأولية اللازمة لترميم منازلهم المهدمة (التي هدمت خلال الاعتداءات الإسرائيلية خلال السنوات السابقة). بالإضافة إلى ذلك، وبسبب نقص المعدات، تأثرت إمدادات المياه في قطاع غزة (لم يتم تشغيل محطات تحلية المياه بسبب نقص المواد اللازمة للصيانة ونقص موارد الطاقة). لذلك ، كانت غالبية مياه الشرب المتاحة ملوثة وغير صالحة للاستهلاك البشري..

تميزت المرحلة الثانية من العام بأحداث 7 أكتوبر والحرب المروعة والمجازر التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي ضد قطاع غزة. لقد بدأ الاحتلال الإسرائيلي واحدة من أكثر الحروب وحشية ضد الشعب الفلسطيني، والتي وصلت إلى مستوى الإبادة الجماعية والتطهير العرقي. في اليوم رقم 100 من العدوان، وبحسب الإحصائيات التي نشرتها

المؤسسات الرسمية، ومنها وزارة الصحة الفلسطينية، ارتكبت 1968 مجزرة بحق الفلسطينيين في قطاع غزة منذ 7 تشرين الأول 2023.فقد استشهد او فقد 30469 فلسطينيا
نتيجة للهجمات الإسرائيلية. حيث تم توثيق استشهاد 23469 بشكل رسمي من قبل المستشفيات بينهم 10300 طفل و7100 امرأة. هناك 337 شهيدا من الفرق الطبية وشبه الطبية بالإضافة إلى 45 شهيدا من فرق الدفاع المدني. 117 شهيدا من الصحفيين وهناك 7000 مفقود تحت الأنقاض (70٪ منهم من الأطفال والنساء). أما الجرحى فهناك 59604 جريحا في قطاع غزة منذ بداية العدوان. 6200 جريح في أوضاع حرجة ويحتاجون إلى نقلهم خارج البلاد لتلقي العلاج لإنقاذ حياتهم بينما الجرحى الذين تم نقلهم لتلقي العلاج في الخارج، كان 707 أشخاص فقط وعلى صعيد متصل، يواجه 10 آلاف مريض بالسرطان في قطاع غزة الموت حاليا. واعتقلت قوات الاحتلال 99 من الكوادر الطبية و10 صحفيين وبلغ عدد النازحين 2 مليون شخص. تنتشر الأمراض الوبائية على نطاق واسع في قطاع غزة حيث يوجد 400 ألف شخص يواجهون أمراضا معدية نتيجة تهجيرهم وتعرضهم لظروف غير صحية (عدم كفاية الغذاء والمياه الملوثة وكذلك الهواء الملوث). يتم تدمير البنية التحتية والمنشآت المدنية بشكل منهجي حيث تم هدم 134 منشأة حكومية بالإضافة إلى 95 مدرسة وجامعة تم هدمها بالكامل بينما تم هدم 295 أخرى جزئيا. لقد تم هدم 240مسجدا و3 كنائس بشكل جزئي نتيجة استهدافها المباشر من قبل الاحتلال. 200 موقع أثري وتراثي تم هدمها بالكامل. تم استهداف المنازل كهدف رئيسي من خلال الهجمات حيث تم هدم 69200 وحدة سكنية بالكامل بينما تم هدم 290 ألف وحدة بشكل جزئي. تم استهداف المستشفيات والمراكز الطبية عمدا حيث أصبح 30 مستشفى خارج الخدمة وكذلك 53 مركزا طبيا. واستهدفت قوات الاحتلال 150 مرفقا صحيا بشكل جزئي واستهدفت 121 سيارة إسعاف تم تدميرها. وخلال العدوان تم إسقاط 65 ألف طن من المواد المتفجرة والفتاكة المحرمة دوليا على قطاع غزة منذ بداية العدوان. وكانت النساء غالبية ضحايا الحرب الإسرائيلية وأكثر من 10 أطفال يفقدون أحد أطرافهم يوميا..
ترافقت الحرب في قطاع غزة مع زيادة في الهجمات ضد الضفة الغربية حيث قتل منذ 7 أكتوبر أكثر من 400 فلسطيني بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين (مخيم جنين ومخيم طولكرم ومخيم بلاطة للاجئين). دمر الجيش الإسرائيلي البنية التحتية المحيطة بالمستشفيات في المدن المستهدفة لحرمان الجرحى من الحق في تلقي الدواء، في انتهاك واضح لكل الأخلاق والقيم الدولية والإنسانية..
اما فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي، لا يزال المجتمع الفلسطيني يفتقر إلى قانون للضمان الاجتماعي. وعلى الرغم من أن القانون تمت صياغته من قبل، إلا أنه لم يصدر بعد، ويعيش الفلسطينيون الآن دون أي نوع من الحماية. لذلك، يتعين على الفلسطينيين، ومعظمهم من النساء، قبول أي فرص عمل متاحة حتى لو لم تكن حقوقهم محمية. يتم دفع العديد من النساء للعمل في القطاع غير الرسمي دون حقوق. لا تتخذ السلطة التنفيذية في الضفة الغربية وكذلك في قطاع غزة تدابير لضمان احترام قانون العمل، وخاصة فيما يتعلق بحماية حقوق المرأة العاملة. والجدير بالذكر ان دائرة التدقيق والتحقيق في وزارة العمل في الضفة الغربية تعتبر غير نشطة في مراقبة تطبيق قانون العمل ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات ضد حقوق العمال.
علاوة على ذلك، لا توجد مادة واضحة في قانون العمل الفلسطيني رقم 2000/7، المطبق في فلسطين، لتجريم العنف القائم على النوع الاجتماعي في مواقع العمل. لذلك، ينتشر العنف القائم على النوع الاجتماعي على نطاق واسع في سوق العمل الفلسطيني. مثل هذا الوضع، إلى جانب انتهاكات أخرى لحقوق العمال، دفع العديد من النساء إلى الامتناع عن الانتساب إلى سوق العمل، الأمر الذي يمكن أن يبرر ضعف حصة المرأة في القوى العاملة (أقل من 20٪). وعلاوة على ذلك، ومنذ بداية الحرب في قطاع غزة، حرمت السلطات الإسرائيلية العمال الفلسطينيين من الحق في الوصول إلى مواقع عملهم داخل إسرائيل.و يعمل مئات الآلاف من العمال داخل إسرائيل ويفقد هؤلاء فرص عملهم، مما يؤدي إلى زيادة البطالة والفقر في فلسطين. وبالتالي أصبح تأثير عدم وجود قانون للضمان الاجتماعي في فلسطين واضحا خلال هذه الفترة .
على الرغم من جميع التحديات التي واجهتها، ركزت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية على تنفيذ تدخلاتها وأنشطتها وعززت المساواة بين الجنسين في الحياة العامة للمجتمع. كان التركيز الرئيسي في برامج الجمعية وتدخلاتها منفردة او عبر الشراكات والتنسيق الواسع على النساء المستفيدات والمنظمات التي تقودها النساء. واستندت التدخلات

إلى البيانات التي تم جمعها مع مراعاة الفوارق بين الجنسين. وضمن عملية التنفيذ، طبقت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية سياسة النوع الاجتماعي التي تعتمدها في جميع برامجها، والتي تم التركيز عليها على النحو التالي:

- تصميم وتنفيذ استراتيجيات الحماية الاجتماعية التي تعترف بالأشكال المتعددة للتمييز التي تعاني منها المرأة، وتضمن أن البرامج تلبي الاحتياجات الخاصة للمرأة طوال حياتها.
- ضمان احترام برامج الحماية الاجتماعية والاعتراف بدور المرأة كمقدمة للرعاية دون تعزيز أنماط التمييز والقوالب النمطية السلبية.
- إنشاء خدمات اجتماعية جيدة النوعية يسهل الوصول إليها وتراعي الفوارق بين الجنسين وتراعي العقبات التي تواجهها المرأة في الحصول على هذه الخدمات.
- ضمان خضوع جميع برامج الحماية الاجتماعية لمعايير الأهلية التي تراعي الفوارق بين الجنسين العدالة في توزيع الموارد ولا تفرض متطلبات تضر بالمرأة بشكل غير متناسب وخاصة فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية إضافة الى أهمية ربطها بأجندة المرأة للسلام والأمن.
- اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان أن تدخلات الحماية الاجتماعية تخفف من علاقات القوة بين الجنسين ومعالجة الأدوار غير المتكافئة داخل الأسرة وفي المجتمع.
- العمل على المناصرة والضغط لوقف العدوان على قطاع غزة ولتطبيق كافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالصراع الإسرائيلي.
- المناصرة والضغط على الحكومة وعلى الأحزاب السياسية لزيادة تمثيل المرأة في مراكز صنع القرار وفي انهاء الانقسام.
- التشبيك مع المؤسسات القاعدية والمدنية محليا وإقليميا في مجال تطبيق المساواة التامة ووقف كافة اشكال التمييز والاعتداءات الجنسية.
- العمل على تطوير أوراق سياساتية واوراق حقائق وادبيات من اجل الحد من التمييز وعدم المساواة في مجال الحقوق في الأحوال الشخصية وفي قوانين الانتخابات والاطر القانونية المختلفة وأيضا الإجراءات والسياسات الحكومية لتعزيز مبدأ المساواة.

الفصل الثاني:

جدول المستفيدات/ ين حسب الجنس:

البرنامج	عدد المستفيدين المباشرين من الجنسين		عدد المستفيدين/ات غير المباشرين/ات
	ذكور	إناث	المجموع
تعزيز المشاركة السياسية للنساء وأجندة المرأة والسلام والأمن	488	4026	35000
التمكين الاقتصادي	1436	8514	60000
الإرشاد النفسي ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي	1667	9682	20000
المجموع	3591	22222	
المجموع الكلي	25813		115000
النسبة	%14	%86	

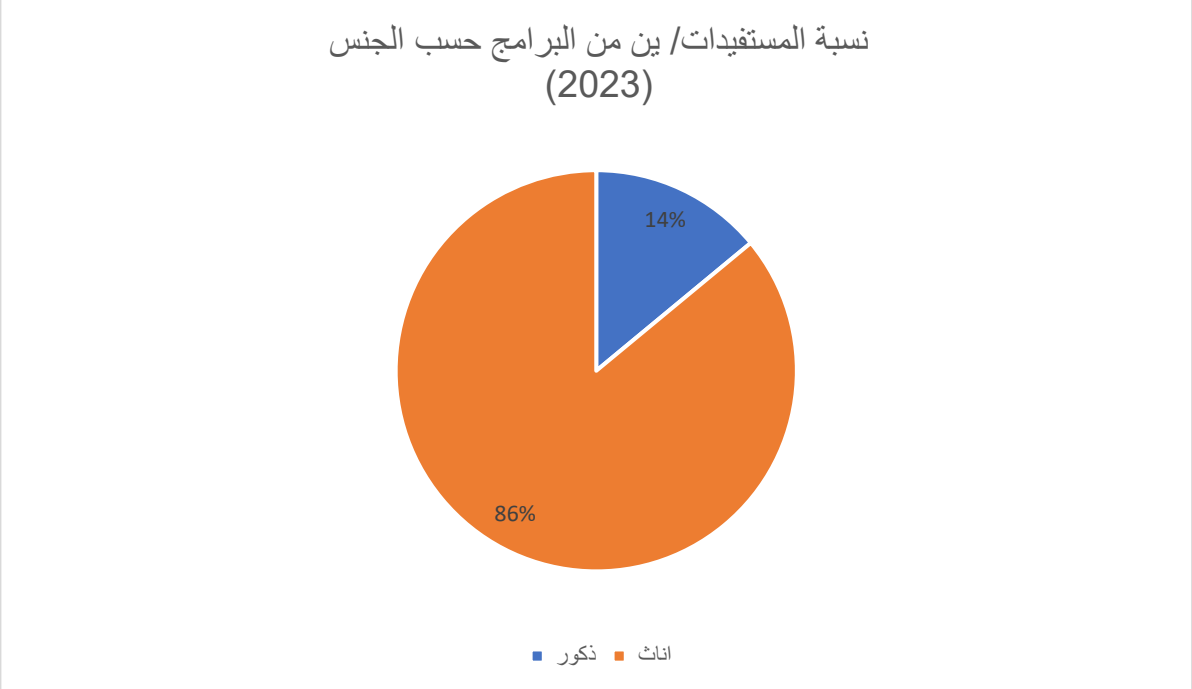

جدول المستفيدات/ ينحسب المنطقة:

المنطقة	برنامج تعزيز المشاركة السياسية للنساء وأجندة المرأة والسلام والأمن	برنامج التمكين الاقتصادي	الإرشاد النفسي ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي	المجموع	النسبة
الضفة الغربية	3711	6787	5496	15994	%62
قطاع غزة	803	3163	5853	9819	%38
المجموع	4514	9950	11349	25813	
النسبة	%17.5	%38.5	%44.0		

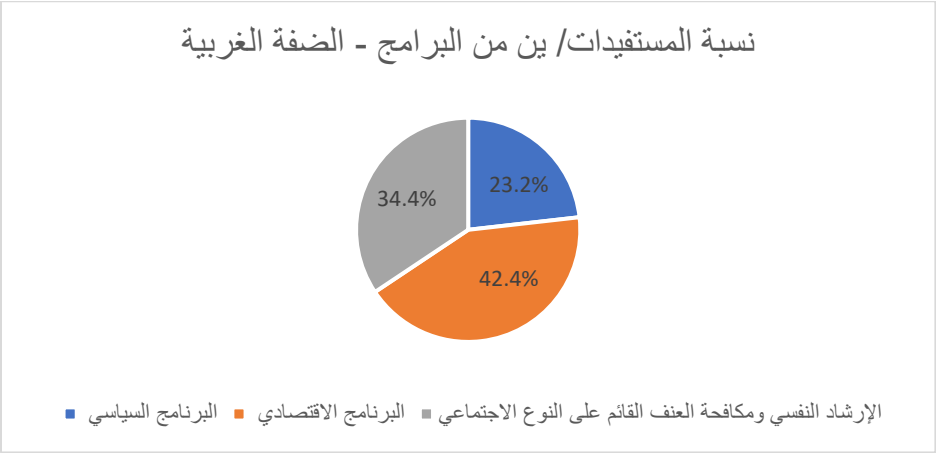

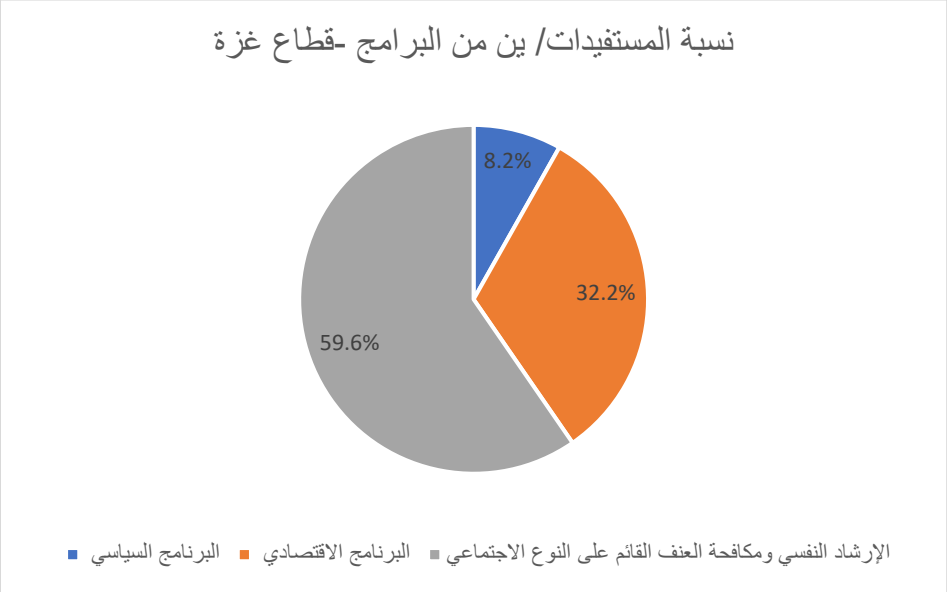

تدخلات الجمعية التثقيفية والتوعوية والبنيوية للدفاع عن حقوق المرأة:

تساهم الجمعية بشكل كبير في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين)، حيث أن تحقيق هذا الهدف سيقود إلى مجتمع فلسطيني أكثر عدالة ومساواة،لتتمكن النساء والشابات من التمتعبالمساواة الكاملة والمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والسياسة والاجتماعية. كما أن تحقيق الهدف المذكور يعتبر عاملا أساسيا لتحقيق العديد من الأهداف الأخرى، من أهداف التنمية المستدامة، مما يعزز الرفاهية الشاملة والتنمية الحقيقية للمجتمع الفلسطيني و خصوصا بما يدعم ويقوي ويعزز دور النساء.

- بلغت نسبة الإناث 49% من إجمالي عدد السكان في فلسطين، 2.76 مليون أنثى في نهاية عام 2023 حيث هناك 1.63 مليون أنثى في الضفة الغربية ، 1.13مليون أنثى في قطاع غزة.

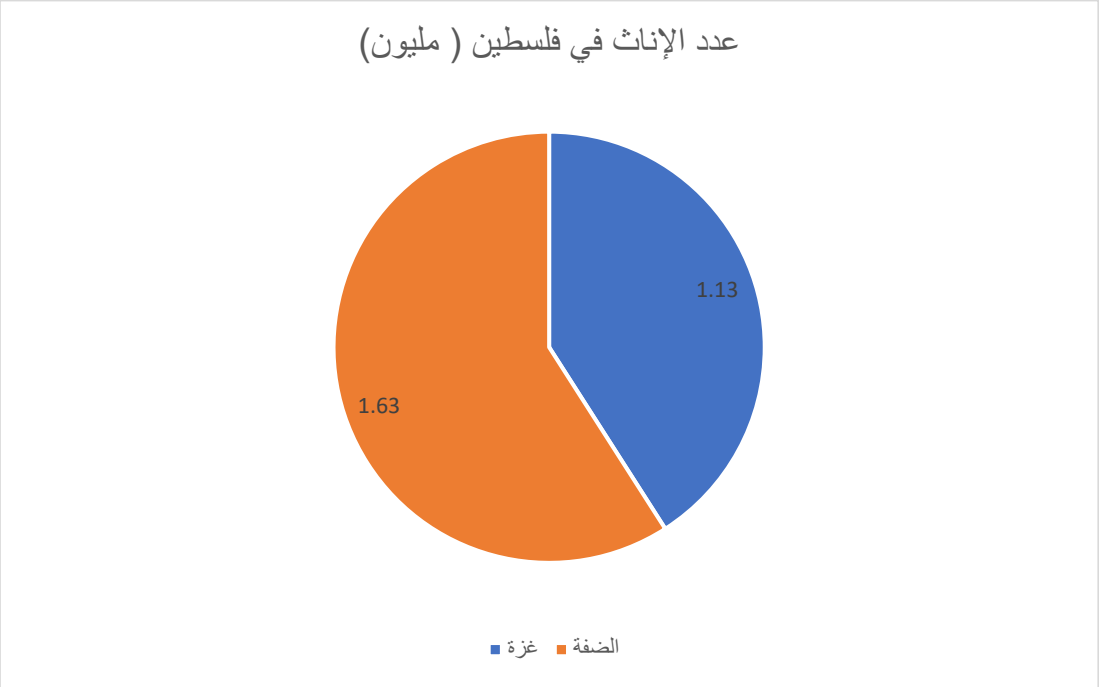

- ساهمت الجمعية من خلال تنفيذ العديد من حملات التوعية في زيادة الوعي حول حقوق النساء والفتيات والقضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. هذه الحملات تنفذ من خلال وسائل الإعلام (ومن ضمنها وسائل الاعلام الاجتماعي والإعلام الرقمي)، وورش العمل، واللقاءات.
- قامت الجمعية بتقديم الدعم القانوني للنساء اللواتي يعانين من التمييز أو العنف، وتعمل على تغيير السياسات والقوانين لتعزيز حقوق المرأة على مختلف المستويات.
- تقديم برامج تعليمية تستهدف الفتيات والنساء لتزويدهن بالمهارات والمعرفة اللازمة لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية والمشاركة الفعالة في الحياة العامة للمجتمع.
- تقديم برامج تدريبية لتمكين النساء من الدخول إلى سوق العمل والمنافسة على الوظائف.
- توفر المؤسسة الدعم والاستشارة النفسية للنساء اللواتي يعانين من الضغوط النفسية أو العنف وتقدم لهن العون باستمرار.
- تقدم المؤسسة برامج التوعية ضد العنف (الاقتصادي المبني على النوع الاجتماعي والجنسي) حيث تعمل على نشر الوعي حول آثار العنف القائم على النوع الاجتماعي وكيفية الوقاية منه والتصدي له.

- تقدم المؤسسة الدعم اللازم للنساء، وخصوصا النساء التي تقود عائلات في المناطق المهمشة وللنساء المعنفات، أو الناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي للمساعدة في بدء مشاريعهن الصغيرة وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية.
- تقوم الجمعية بتنظيم ورش عمل تهدف لتعليم النساء مهارات إدارة المشاريع ماليا وفنيا وتشغيلها بفعالية.
- تساهم الجمعية بشكل فعال و كبير في إدماج النساء والشابات في العمل الساسي والتشجيع على المشاركة السياسية ، بحيث بكون لهن دور فعال في إدارة المؤسسات الوطنية ومؤسسات الدولة، والمساهمة بشكل فعال في دفع مسيرة وتعزيز اجندة المرأة والسلام والأمن من أجل المساهمة في إنهاء الاحتلال وللوصول الى الاستقلال والتحرر الوطني، ويتم ذلك من خلال المشاركة في الورش و المؤتمرات و الفعاليات والمسيرات والمشاركة في الانتخابات وغيرها، وتمكينهن من الوصول إلى مناصب قيادية في المجال السياسي والإداري، من خلال تنفيذ أنشطة بناء القدرات والمرافقة ودعم النساء في مراكز صنع القرار.
- تدعم الجمعية النساء بشكل مستمر في الترشح للمناصب السياسية والقيادية وتوفر لهن المنصات للتعبير عن آرائهن ومواقفهن من القضايا المختلفة.
- تنظيم النساء في هيئات وأطر مجتمعية تعاونية ونقابية وسياسية كلجان الظل في الحكم المحلي.
- بناء شبكات والمشاركة في التنسيق والحراكات المدنية المدافعة عن حقوق المرأة.

علامات فارقة حول إنجازات الجمعية عام 2023

✓ **برنامج الإرشاد النفسي ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي:**

- قام البرنامج، بالاستناد الى خطة الطوارئ التي تم إعدادها مسبقا بالاستجابة للاحتياجات الإنسانية الطارئة وخاصة تلك التي طفت إلى السطح بعد بدء حرب الإبادة في قطاع غزة.
- قامت المرشدات العاملات على البرنامج بتقديم الخدمات الإرشادية والأنشطة الداعمة للمرضى والمريضات ومرافقيهم/ مرافيقهن من مواطني ومواطنات قطاع غزة في المستشفيات وأماكن السكن في الضفة الغربية (ممن لم يتمكنوا/ يتمكنّ من العودة إلى القطاع بسبب العدوان. وقد شملت التدخلات تقديم خدمات الارشاد النفسي الفردي والجماعية وأنشطة الترفيه والتفريغ النفسي.
- تم تفعيل التنسق والتشبيك مع المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني لتقديم الخدمات الخاصة بالفئات التي يستهدفها البرنامج، وخاصة النساء المعنفات.
- قام البرنامج بتوسيع دائرة القيادات المناهضة للعنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال تشكيل شبكات من الشباب والشابات للمساهمة في الحد من العنف الذي تتعرض له النساء والفتيات.
- تعريف النساء بالخدمات المقدمة من الجهات الحكومية للنساء في المجال النفسي.
- تقديم الدعم الأسري في المناطق المتضررة نتيجة العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة لمختلف الفئات (نساء وذوي/ ذوات إعاقة وأطفال).
- ~~تقديم المساعدات العينية والمالية والغذائية لمتضرري الحرب.~~
- تقديم الدعم النفسي و الاجتماعي لأهالي الشهداء والشهيدات في الضفة الغربية
- استمرار تقديم الخدمات القانونية للنساء
- زيادة معرفة المؤسسات القاعدية والفئات التي يستهدفها البرنامج ب'جراءات نظام التحويل الوطني.

✓ **برنامج التمكين الاقتصادي:**

- تشكيل ائتلاف النسوية من أجل الحقوق الاقتصادية والذي يضم 11 مؤسسة شريكة، بقيادة الجمعية للعمل على قضايا الحقوق الاقتصادية والعنف المبني على النوع الاجتماعي في أماكن العمل والانتهاكات التي تتعرض لها الحقوق الاقتصادية للنساء وخاصة في القطاع غير الرسمي. وفي القطاع الخاص.
- تأسيس وتفعيل "ائتلاف من حقي" للمساواة في الحقوق الاقتصادية في سوق العمل، والذي ضم حوالي 30 مؤسسة قاعدية نسوية في الضفة وقطاع غزة، بهدف المساهمة في حماية الحقوق الاقتصادية للنساء والحد من الانتهاكات التي تتعرض لها هذه الحقوق، ولتعزيز مفهوم العمل الجماعي في هذا السياق.
- تشكيل شبكة الشابات الرائدات في كل من الضفة وغزة وضمت شابات قيادية من الفئات العمرية (18-35) عام وتم التركيز على استهداف الجيل الشاب من النساء والشابات. وتهدف الشبكة لتعزيز الحقوق الاقتصادية للنساء.
- بناء قدرات المؤسسات الشريكة في مجالات الضغط والمناصرة وبناء استراتيجيات وخطط مناصرة لحماية الحقوق الاقتصادية للنساء. تنفيذ دراسة تحديد احتياج للمؤسسات الشريكة في مجال:
  - التحول والأمن الرقمي من منظور النوع الاجتماعي وإعداد دليل حول التحول هذه القضايا وتنفيذ برنامج تدريبي لبناء قدرات المؤسسات الشريكة في هذه المجالات، شمل تدريبات مكثفة ومرافقة ولقاءات متابعة وتدريب افتراضي.
  - الأمن والأمان بالمنهج التشاركي بالتعاون مع مؤسسة Kvinna Til Kvinna) وقد تم إعداد تقارير بالاحتياجات وتحديد اهم الأولويات للتدخل، وتم العمل مع بعض المؤسسات بناءً على نتائج تحديد الاحتياجات.
- التشبيك، وبناء وتعزيز التحالفات مع مؤسسات القطاع الخاص، ومع المجالس البلدية ومع المؤسسات الحكومية، ذات العلاقة، وبناء وتعزيز الشراكات والعمل الإقليمي وتبادل الخبرات والتجارب، بين فلسطين والأردن ولبنان وتونس.
- تم تناول موضوع العنف الاقتصادي، المبني على النوع الاجتماعي والتوعية به، حيث أنه غير مدرج ضمن ا اهتمامات المؤسسات وقد تم التركيز على موضوع النساء في القطاع غير الرسمي، والنساء ذوات الإعاقة في سوق العمل، بشكل خاص.
- تجسيد نموذج دمج التدريب المهني مع التدريبات وبرامج التوعية الحقوقية الاقتصادية للنساء، مما ساهم في خلق فرص عمل للشابات وخاصة الخريجات الجدد.
- تدريب مدربات في مجال الأمن المتكامل حيث أصبح لدى الجمعية والمؤسسات الشريكة، كفاءات محددة بحيث تستطيع ان تقدم تدريب للمؤسسات نفسها والمجموعات المستهدفة في موضوعة الأمن المتكامل: الأمن الذاتي والأمان والتفريغ النفسي، بطرق إبداعية غير تقليدية.
- تم الوصول، أو توسيع الاستهداف لتجمعات ومواقع مهمشة مثل بعض القرى في محافظات سلفيت وقلقيلية والأغوار، وبدايات لتقوية وتوسيع العمل في محافظة القدس
- تميز البرنامج بالتواصل مع قطاع غزة بشكل مباشرة من خلال زيارة عمل شاملة شارك فها فريق إدارة الجمعية والبرامج والمنسقات والمرشدات، تخلل الزيارة اجتماعات عمل برامجية مع فريق قطاع غزة، وزيارات للمؤسسات الشريكة وزيارات وتشبيك وبناء علاقات مع بلدية غزة، والمشاركة في فعاليات مختلفة في قطاع غزة، وقد كان للزيارة صدى وتقدير من المؤسسات والفئات المستهدفة.
- تعزيز الضغط والمناصرة في مجال الحقوق الاقتصادية على المستوى الدولي من خلال إعداد تقارير حول الوضع الاقتصادي للنساء، وعرضه أمام الهيئات الأممية المعنية.
- تم عرض إنجازات برنامج النسوية من أجل حقوق النساء الاقتصادية من قبل الشركاء الأربعة، من لبنان وتونس والأردن وفلسطين، أمام وزارة الخارجية الهولندية (الجهة الممولة للبرنامج) وقد حصل المشروع الذي تنفذ جمعية المرأة العاملة على أعلى علامة من بين الدول الأخرى الشريكة في البرنامج.
- عقد مجموعة من لقاءات المساءلة مع صناع وصانعات القرار في المجال الاقتصادي، حيث شارك فيها أصحاب وصاحبات الواجب من الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة مثل وزارة الاقتصاد، وزارة العمل، وزارة الزراعية ، الغرف التجارية ...الخ، وبحضور صاحبات وأصحاب الحقوق.

- بناء قدرات جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، والنساء والشابات عضوات التعاونيات والمؤسسات النسوية القاعدية، في مجال مكافحة التغير المناخي والنوع الاجتماعي، سياسة عدم الضرر خلال العمل، التفريغ والاسناد النفسي، وغيرها من المواضيع ذات الصلة.
- تشكيل مجموعات إسناد ودعم نفسي في كل من رام الله والخليل بمشاركة عدد من النساء والشابات.

✓ **برنامج تعزيز المشاركة السياسية للنساء وأجندة المرأة والأمن والسلام:**

- شاركت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في الأنشطة والفعاليات الدولية والإقليمية والمحلية المتعلقة بتعزيز مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار. وشمل ذلك أيضا النهوض بأجندة المرأة والأمن والسلام في فلسطين من خلال اللجنة الوطنية والائتلاف المدني لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 وائتلاف تطبيق اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة- سيداو.
- دعت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية إلى تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبناء على ذلك، نفذت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية وشاركت في العديد من أنشطة الضغط والمناصرة والتواصل، مثل:
  - استضافة منتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي منذ تموز 2019 حتى الآن،
  - حضور اجتماعات لجنة وضعية المرأة التابعة للأمم المتحدة (الجلسة 67) واجتماعات وفعاليات تحالف تطبيق اتفاقية مكافحة كافة أشكال العنف ضد المرأة
- نظمت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية وشاركت في العديد من الأنشطة والفعاليات الوطنية ضد الممارسات والانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، وانتهاكات القانون الدولي، حيث شاركت الجمعية، و بانتظام في:
  - المظاهرات والاعتصامات والمؤتمرات الصحافية والمقابلات الإعلامية، المحلية والدولية، وفي الأحداث ذات العلاقة بالمناصرة الدولية والمناصرة على المستوى الوطنيداعية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ومحاسبته على فظائعه ضد الشعب الفلسطيني، وخاصة ضد النساء والفتيات.
  - نظمت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، مظاهرة حاشدة في مدان المنارة في رام الله، شارك فيها 300 شخص، بينهم نساء ورجال وأحزاب سياسية وصناع قرار وغيرهم، احتجاجا على الحرب الإسرائيلية ضد قطاع غزة.
  - قامت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بحملة مع منظمات المجتمع المدني الأخرى والائتلافات، ضد تقليص الحيز المدني وتقييد الحريات في فلسطين.
- ساهم برنامج ="تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وأجندة المرأة والسلام والأمن" في زيادة المشاركة السياسية وتأثير النساء والشباب في الحياة العامة الديمقراطية في فلسطين من خلال:
  - تمكين عضوات مجالس الظل والنساء والقادة الشباب من خلال تزويدهن/ م بالمهارات والمعرفة لتعزيز قدراتهم/ نّ وكذلك من اجل الدفاع عن حقوق المرأة وحقوق الإنسان والتأكد من أن هذه الأصوات مسموعة من قبل صناع القرار وقادة المجتمع،
  - تعزيز منتديات القادة الشباب لمراقبة وتعزيز مساءلة السلطات المحلية والوطنية حول دورها في حماية حقوق النساء وتعزيز مساواة النوع الاجتماعي.
  - تطبيق مبدأ الانحراف الإيجابي، حيث تم اختيار ودراسة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحيطة بالنساء الناجحات اللواتي انخرطن في الحياة العامة لتشجيع النساء الأخريات على المشاركة.

- ✓ **برنامج دعم وتمكين وتعليم الطلاب**

وهو برنامج لتقديم منح للطلاب والطالبات الفقراء/ الفقيرات في فلسطين. يُعتبر البرنامج جزءًا من جهود جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية لدعم التعليم وتمكين الشباب والشابات من الحصول على فرص تعليمية مناسبة. البرنامج يهدف إلى توفير فرص تعليمية للطلاب من الطبقات الاجتماعية الضعيفة والأسر ذات الدخل المنخفض، مما يساعدهم/ ن على متابعة تعليمهم/ ن وتطوير مهاراتهم/ن بشكل أفضل. يتضمن البرنامج تقديم منح مالية لتغطية تكاليف الدراسة، مثل الرسوم الدراسية، وتكاليف الكتب وغيرها. يموله مجموعة من المؤسسات المانحة أو الاقراد الذين يرغبون في تقديم الدعم المالي للمؤسسة ضمن هذا الإطار، وقد بلغ عدد المستفيدين/ المستفيدات من المنح الطلابية سنة 2023 ، 45 طالب و طالبة (35 من المدراس، 10 من الجامعات) يستمر البرنامج في تقديم المنح المالية حسب الشروط والمعايير الخاصة.

- ✓ **مشروع مطعم الزوادة**

تقوم فكرة المشروع على الأطباق التقليدية الفلسطينية وليكون المطعم مصدر دخل للجمعية يساهم في ديمومتها المالية ، حيث تم وضع خطة للعمل على تطوير هذا المشروع المميز وذلك من خلال القيام بإجراء بحث معمق حول الأطباق الشعبية المحلية التي يمكن التركيز عليها، ويمكن أن تكون القائمة متنوعة وتشمل أطباقا من مختلف الثقافات والتقاليد، لزيادة الإقبال على المطعم، وخصوصا ان موقعه مركزي وسهل الوصول وهو قريب من المناطق التجارية في وسط مدينة رام الله وأن إدارة المطعم تمتثل لجميع اللوائح والتصاريح المحلية المطلوبة، بما في ذلك معايير الصحة والسلامة العامة وتراخيص الأعمال. المطعم بحاجة لإعادة تأهيل وتطوير حيث انه بحاجة لإعادة تصميم داخليا بطريقة تعكس الأجواء الشعبية والتقليدية. استخدم الألوان والديكورات التي تعكس الهوية الثقافية للأطباق التي يقدمها وتجديد الأثاث، وأيضا إعادة تجهيزه بالمعدات والأدوات اللازمة لإعداد الوجبات بشكل ملائم.

سوف يساهم استخدم استراتيجيات التسويق المناسبة للوصول إلى شريحة جمهور أوسع، وقد يكون ذلك ممكن من خلال الإعلانات في وسائل التواصل الاجتماعي والعروض الترويجية. ويمكن العمل على توفير خدمة زبائن ممتازة من خلال المحافظة على مستوى عالٍ من رضا الزبائن عبر تقديم خدمة استثنائية وجودة طعام متميزة.

مشاركة الجمعية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة:

- ترتبط الأهداف الاستراتيجية للجمعية للأعوام بين 2021 و 2025 ورؤيتها الاستراتيجية طويلة الأمد، بشكل مباشر بأهداف التنمية المستدامة، والتركيز على الهدف رقم 5: المساواة بين الجنسين، في مختلف النواحي الاقتصادية و السياسية، وأيضا تساهم الجمعية بشكل فعال، في القضاء على ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي ولها دور مهم أيضا مرتبط بشكل مباشر في تخفيف الفقر من خلال خلق فرص العمل اللائق والمساهمة في تحسين الدخل، الذي يؤدي في النهاية إلى تحسين سبل العيش المستدام للعائلة الفلسطينية، ولتحقيق ذلك عمدت الجمعية الى تعزيز دورها وذلك من خلال عقد الشراكة مع المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية التي تعمل تحت نفس الإطار.
- **هدف رقم 5: المساواة بين الجنسين:**

- تحرص جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية على استهداف الإناث بما لا يقل عن 50% من مجموع المستفيدين/ ات من البرامج والمشاريع التي تنفذها، كما تقوم بتنفيذ تدخلات تستهدف فقط الإناث، وذلك سعيا لدعم جهود تمكين النساء اقتصاديا وتعزيز مشاركتهن في الحياة العامة وفي تطوير عجلة النمو الاقتصادي، بالإضافة لتمكينهن سياسيا، و المشاركة في تقديم برامج الدعم النفسي والقضاء على ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- بلغ معدل نسبة المستفيدات النساء من مشاريع المؤسسة خلال 2023 ما يقارب 86% وأيضا يشكل عدد الإناث العاملات في المؤسسة اكثر من 80% من العدد الكلي للموظفين/ ات. حيث تهدف المؤسسة إلى تعزيز دور المرأة وتمكينها وإيجاد فرص عمل لائقة لها.

الفصل الثالث

الإنجازات ضمن البرامج الرئيسة الثلاث وربطها بالأهداف الاستراتيجية للجمعية

❖ برنامج تعزيز المشاركة السياسية للنساء وتعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن

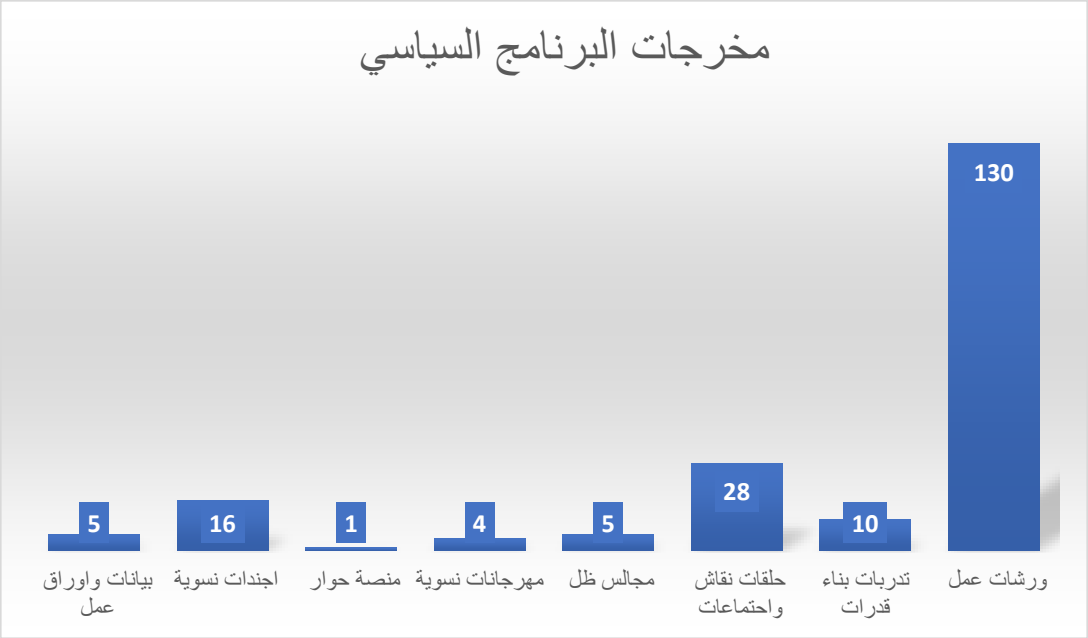

- تم تنفيذ (130) ورشة عمل تثقيفية مجتمعية في مختلف أنحاء الضفة الغربية. وحضر الجلسات (1385) مشاركة. استهدفت ورش العمل في المقام الأول النساء والفتيات وعضوات مجالس الظل، مع التركيز على المجالس المشكلة حديثا، وكذلك متطوعات وكنطوعي الجمعية، وعضوات المجالس المحلية، وعضوات المؤسسات القاعدية ومنظمات المجتمع المدني، والشباب والشابات، وأعضاء/ عضوات الأحزاب السياسية وقادة المجتمع. وتناولت ورش العمل بشكل عام قضايا تتعلق بمفاهيم المساواة بين الجنسين، وأهمية المشاركة السياسية للنساء، ووقف الانقسام الداخلي وأثره على أولويات المرأة، والاتفاقيات الدولية المتعلقة بأجندة المرأة والسلام والأمن، وتعزيز ميثاق النوع الاجتماعي، ودعوة وزارة الحكم المحلي إلى إقرار الميثاق ليكون ضمن أولويات المرأة.

- تم تبادل 11 من الزيارات في مواقع مختلفة من الضفة الغربية بين عضوات مجالس الظل الجيدة والقديمة، بمشاركة عضوات في المجالس المحلية في المواقع التالية: نابلس (3)، رام الله (5)، جنين (1)، والخليل (2). وشارك في الاجتماعات (229) مشاركا ومشاركة.

فن الخطابة والإلقاء

- تم إجراء (7) تدريبات لبناء القدرات، 1 في قطاع غزة و 6 في الضفة الغربية. وشارك في هذه التدريبات (211) مشاركا ومشاركة من الشباب والشابات والنساء.

- تم تنفيذ 3 تدريبات (تدريب مدربين) لمجموعات شبابية من الذكور والإناث، 2 في الضفة الغربية و1 في قطاع غزة. وشارك في التدريب ما مجموعه 72 شابا وشابة.

- تم تنفيذ 4 حلقات نقاش مفتوحة واجتماعات مناصرة خلال عام 2023، 3 في الضفة الغربية و 1 في قطاع غزة. وشارك في هذه الحلقات (208) مشاركا ومشاركة

- تم عقد(13) اجتماعا عاما/اجتماعات مفتوحة للمناقشة والحوار. وشارك في هذه الاجتماعات (318) مشاركة ومشاركا، ، حيث عقد (2) في قطاع غزة، و(11) في الضفة الغربية. وقد تنوعت المواضيع ولكنها تتمركز في معظمها حول المساواة بين الجنسين، والمشاركة السياسية للمرأة، والاحتياجات والأولويات التنموية للمرأة، وإنهاء الانقسام السياسي وتحقيق المصالحة الوطنية.

- تم تشكيل 5 مجالس ظل جديدة في مناطق مختلفة من الضفة الغربية، ليصل إجمالي عدد مجالس الظل، حتى نهاية عام 2023، إلى 100 مجلس بمشاركة 580 امرأة وشابة، موزعة على 100 موقع في الضفة الغربية. وضمت المجالس المشكلة حديثا 32 امرأة وشابة تم انتخابهن لهذه المجالس. وقد عملت 5 عضوات من مجالس الظل كعضوات في المجالس المحلية لمدة 5 أيام على النحو التالي؛ 1 في جنين، و 2 في رام الله، و 1 في نابلس، و 1 في الخليل، حيث تم إطلاعهنّ على عمل المجالس المحلية، كل في موقعها. وقد رافقهن 5 عضوات آخريات في منتدى مجالس الظل بالمشاركة مع عضوات صانعات قرار وذلك لمدة 5 أيام.

- تم تشكيل منصة حوار مجتمعي، وتتكون المنصة من ممثلي/ ممثلات الأحزاب السياسية على المستوى المحلي، بالإضافة إلى النساء عضوات المجالس المحلية ومجالس الظل، والقيادات المجتمعية والسياسية، والأعضاء الشباب في منتدى الشباب.

- تم عقد (11) اجتماعا مع (184) ممثلاً وممثلة من مختلف الجهات بما في ذلك اجتماعات فردية مع صناع القرار والقادة السياسيين والمجتمعيين وممثلي/ ممثلات الحركات الاجتماعية.

- تم تنفيذ أنشطة إعلامية مختلفة على النحو التالي:

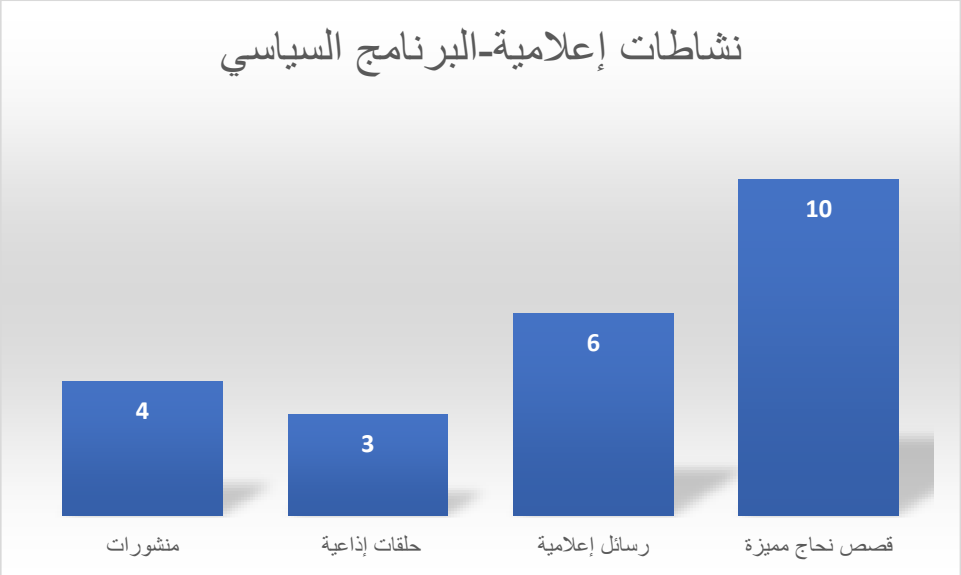

- تم عرض قصص لعشرة شباب وقيادات نسوية وعضوات في مجالس الظل، حيث نشرت هذه القصص عبر وسائل التواصل الاجتماعي لتشجيع المجتمع والفئات الشبابية على المناصرة والانخراط في العمليات السياسية.
- أنتجت عضوات مجالس الظل وأعضاء منتدى الشباب (6) رسائل إعلامية نشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي شجعت الشباب والنساء على الضغط على صناع القرار لتحديد موعد للانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية)، وأهمية زيادة الكوتا النسائية إلى 30٪ في جميع مواقع صنع القرار عماشيا مع قراري المجلس الوطني والمجلس المركزي، وتشجيع النساء والشباب على الترشح للانتخابات المحلية عند إجرائها.
- تم إنتاج وبث 3 حلقات إذاعية بالتعاون مع إذاعة نساء أف أم. الحلقة الأولى بعنوان: "سنتان على صدور المرسوم الرئاسي لإجراء الانتخابات العامة". الحلقة الإذاعية الثانية بعنوان "تعزيز المشاركة السياسية للمرأة من خلال التركيز على تجربة و فرصة مرافقة عضوات منتدى مجالس الظل للقادة/ القائدات السياسيين/ ات والمجتمعيين/ات". وجاءت الحلقة الثالثة بعنوان "استقالات أعضاء وعضوات المجالس المحلية وأثر على المجتمع بشكل عام، والمرأة الفلسطينية بشكل خاص."
- إصدار 4 منشورات تتعلق باجندة المرأة والسلام والأمن والمساواة بين الجنسين، والمشاركة السياسية للمرأة، والمصالحة؛ ورقة موقف حول العقبات التي تواجه المرأة في مجال المشاركة في السياسة وكيفية إشراك الشباب والمجتمعات المحلية في معالجة العقبات؛ ورقة سياسات حول العدالة الانتقالية في فلسطين. دراسة بحثية لحقوق المرأة ودورها في عملية المصالحة؛ ودراسة تحليلية عن واقع المرأة في هيئات الحكم المحلي (التحديات والإنجازات).

- شاركت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في العديد من الأنشطة والفعاليات الوطنية ضد الممارسات والانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، بما في ذلك هجمات المستوطنين في الضفة الغربية، والحرب العدوانية على القطاع، والاقتحامات، والاعتقالات، والقتل اليومي.

- بعد عقد سلسلة من اللقاءات المجتمعية مع مجموعات نساء في 16 موقعا في الضفة الغربية وقطاع غزة لاستكشاف قضايا النوع الاجتماعي المشتركة والاحتياجات والطموحات والتطلعات، تمت صياغة هذه المدخلات في أجندات، حيث تم تشكيل 16 أجندة نسوية. (301) امرأة شاركت في عملية صياغة جداول الأعمال. وتناولت الأجندات النسوية ال 16 أولويات المرأة وفقا لاحتياجات المرأة في كل مجال، والتي شملت القضايا الصحية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.وقد نفذت الإجراءات التجريبية مجموعات نسائية شاركت في وضع الصيغة النهائية

للاجندات.حيث ان حوالي (712) امراة استفادت من هذه الإجراءات ، وقد تم عرض الأجندات المذكورة أعلاه والإجراءات التجريبية على صناع القرار من خلال مائدتين مستديرتين حضرهما (102) من صناع القرار، واحدة في قطاع غزة والأخرى في الضفة الغربية. وتشكل هذه الاجتماعات منابر أساسية لربط المبادرات المحلية بالخطاب الوطني، مما يسهم في تحقيق الهدف الأوسع المتمثل في تعزيز المساواة بين الجنسين كاستراتيجية وطنية.

- نظمت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بالتعاون مع مؤسسة COSPE 4 مهرجانات نسوية رائدة (1 في غزة و 3 في الضفة الغربية). تهدف هذه المبادرة إلى تحفيز التفكير المدروس حول المعنى الدقيق ل "النسوية" في العالم العربي. كان المهرجان بمثابة منصة ديناميكية لتعزيز التضامن والأخوة ، وخلق بيئة ثرية حيث يمكن للنساء والفتيات مشاركة ونشر الممارسات النسوية علنا. تضمنت المهرجانات معارض للمنتجات النسائية وجلسات اليوغا وعرض الأفلام. وشارك في هذه المهرجانات (400) شخص.
- حددت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية 3 منظمات مجتمع مدني و4 منظمات قاعدية لتلقي منح لتنفيذ مشاريع تساهم في تعزيز اجندة المراة والسلام والأمن في فلسطين. تم اختيار منظمتين من منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية: نابلس ورام الله حيث نفذتا أنشطة شملت: رفع مستوى الوعي حول الموضوع ، وبناء قدرات الشابات في مجال توثيق الانتهاكات التي تواجهها المرأة من قبل الاحتلال وتوثيق انتهاكات حقوق المرأة ، وعقد ندوات حول الموضوع، وأيضا الأنشطة الإعلامية ، وجلسات نقاش حول ضرورة تطبيق الاجندة في فلسطين.
- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بالتواصل والتنسيق بنشاط مع مؤسسات المجتمع المدني والمنتديات والتحالفات، محليا وإقليميا ودوليا، بما في ذلك الوزارات المعنية بتقديم الخدمات التي تتعلق بالحقوق . وبناء على ذلك، نفذت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية وشاركت في أنشطة الضغط والمناصرة والتواصل، وأبرزها:
  - استضافة منتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي: منذ تموز 2019 وحتى الآن ، واصلت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية الدور التنسيقي لمنتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي. لذلك، تواصل جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية مسؤوليتها في قيادة تنفيذ أنشطة منتدى النوع الاجتماعي، بناء على استراتيجية المنتدى (2019-2023).
  - اجتماعات لجان الأمم المتحدة ولجنة وضعية المرأة (CSW): شاركت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في الجلسة 67 للجنة وضعية المرأة التابعة للأمم المتحدة، في الفترة من 6 إلى 17 آذار 2023 تحت عنوان: "الابتكار والتغير التكنولوجي والتعليم في العصر الرقمي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات".

Justice
FREE PALESTINE

- تم عمل مظاهرة أمام مبنى مجلس الوزراء الفلسطيني: شاركت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في مظاهرة أمام مجلس الوزراء الفلسطيني، نظمها ملتقى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة، للمطالبة بإقرار قانون لحماية الأسرة من العنف، وتعبيرا عن إدانة المنتدى والمؤسسات التابعة له لجرائم الاحتلال في مختلف المدن الفلسطينية. بما في ذلك هجمات المستوطنين على المدنيين.

- تحالف سيداو: شاركت جمعية سيداو للتنمية في ورشة عمل لمدة يومين نظمها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والائتلاف المدني النسائي لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في فلسطين (تحالف سيداو)، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. هدفت الورشة إلى مراجعة خطة عمل تحالف سيداو، وتحديد أولويات العمل على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، واستعراض الإنجازات التي تحققت لتنفيذ الاتفاقية.
- تحالف 1325: شاركت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في تدريب تحت عنوان "آليات الدعوة. لكسب الدعم في إطار اجندة المراة والامن والسلام في السياق الفلسطيني. يهدف التدريب الذي تم إجراؤه لجميع المؤسسات التابعة لتحالف 1325 ، بما في ذلك جمعية المراة الفلسطينية للتنمة ، إلى التعمق في التحليلات التي تساهم في بناء خطة مناصرة قوية، وتبادل المعرفة والخبرات بين المشاركين. كانت الدورات التدريبية حاسمة لعمل جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، حيث زادت وحسنت معرفة الموظفين المشاركين في جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بقرار مجلس الأمن 1325 وتنفيذه في فلسطين.
- مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: شاركت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في الدورة 138 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف - سويسرا بشأن تقرير دولة فلسطين المقدم إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

- شبكات وائتلافات جمعية المرأة العاملة الفلسطينية: نتيجة تأجيل الانتخابات العامة، واصلت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية شبكتها مع مختلف الائتلافات والمؤسسات الحقوقية للضغط على صناع القرار لتحديد موعد جديد لإجراء الانتخابات العامة، من خلال إصدار البيانات وأوراق الموقف وعقد الاجتماعات والعديد من الأنشطة الأخرى.
- الضغط من أجل تنفيذ اتفاقية سيداو: استمر خطاب الكراهية ضد الحركة النسوية والمؤسسات الحقوقية من قبل الأحزاب الأصولية والمحافظة، بما في ذلك استمرار انتقاد اتفاقية سيداو، إلا أن جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية وائتلاف سيداو عقدا عدة أنشطة واجتماعات لمواجهة خطاب الكراهية، بما في ذلك الضغط على السلطة الفلسطينية والأحزاب السياسية لتحمل مسؤوليتها في حماية المرأة. استنادا إلى القانون الأساسي الفلسطيني والاتفاقيات الدولية التي وقعتها دولة فلسطين المحتلة.
- البيانات والأوراق الصادرة: أنتجت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية وأصدرت العديد من البيانات والأوراق التحليلية في مناسبات مختلفة، أبرزها:
- ورقة تحليلية بعنوان: المرأة الفلسطينية: واقع صعب وتحديات معقدة: صدرت تقديرا لليوم العالمي للمرأة وتناولت الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- ورقة تحليلية بمناسبة الذكرى ال75 للنكبة: سلطت الورقة الضوء على وضع المرأة الفلسطينية وتأثير النكبة على حياتها، كما تضمنت وصفا لدور المرأة الفلسطينية قبل النكبة وبعدها.
- بيان ضد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال شهر أيار 2023: أدان البيان العدوان ودعا إلى التدخل الدولي الفوري لتوفير الحماية للنساء والأطفال الفلسطينيين وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- بيان بمناسبة يوم العمال العالمي: دعا البيان إلى حماية الحقوق الاقتصادية للمرأة الفلسطينية وحمايتها من الانتهاكات.
- بيان صادر تضامنا مع المحامية فرانشيسكا ألبانيز، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في فلسطين، عبرت فيه جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية عن دعمها وتضامنها الكامل مع سعادتها، حيث تعرضت للتحريض والهجوم الشرس من قبل الحكومة الإسرائيلية، لموقفها الشجاع في الدفاع عن حقوق الإنسان والتعريف بالجرائم والانتهاكات التي ترتكبها الحكومة الإسرائيلية ضد حقوق الإنسان الفلسطيني.

آن الأوان للمجتمع الدولي لتحمل مسئوليته ولجم العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني

تتواصل جرائم الاحتلال الفاشي الصهيوني بحق أبناء وبنات الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل لا يدع مجالاً للشك بأن حكومة المستعمرين الحالية التي تحكم دولة الاحتلال، ماضية في مشروع التطهير العرقي والذي بدأت بواكيره قبل سبعة عقود ونيف (خلال نكبة العام 1948) ولا تزال مستمرة. وها هي عصابات الإجرام الصهيوني ترتكب مجزرة جديدة في غزة، فجر اليوم، عبر قصفها الشقق السكنية الآمنة مما أدى إلى استشهاد عدد كبير من الأطفال والنساء تم استهدافهم بشكل مباشر عبر أكثر من أربعين طائرة حربية صهيونية. وإن دلت هذه الجريمة على شيء، فإنما تدل على أن الاحتلال ماض في سياسته الهمجية والتي ترفض الاعتراف بحق الفلسطينيين والفلسطينيات في الوجود. فمنذ بداية العام الحالي وجرائم الاحتلال متواصلة، إذ لا يكاد يخلو يوم من ارتقاء شهيد أو شهيدة أو أكثر.

تأتي جرائم الاحتلال العنصري وسط صمت مريب من العديد من حكومات العالم المتواطئة مع العدو الصهيوني، ووسط تغني رئيسة المفوضية الأوروبية، ومن بعدها وزير خارجية الإدارة الأمريكية، بديمقراطية الكيان الصهيوني وتحضره.

وها هو بنك الأهداف الصهيوني في غزة يبدو جلياً، فالأطفال هو الهدف الحقيقي لآلة الحرب الإجرامية الصهيونية، ومحاولة حكومة المستوطنين تصدير أزماتها الداخلية عبر شن عدوان عسكري ضد الفلسطينيين والفلسطينيات. في هذا السياق تأتي مجازر وجرائم الاحتلال التي شهدتها، ولا تزال تشهدها مدينة نابلس في الضفة الغربية، وقصف المنازل بالصواريخ وترويع النساء والأطفال والمدنيين بشكل عام.

ومع تصاعد وتيرة العدوان الصهيوني، فإن جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية تطالب الأمين العام للأمم المتحدة بتحمل مسئوليته والتدخل فوراً لتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين والفلسطينيات عبر تفعيل البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة. كما تدعو الجمعية هيئات الأمم المتحدة لتفعيل الاتفاقيات الدولية والقواعد القانونية الملزمة، التي تكفل الحماية للفلسطينيين والفلسطينيات. وفي هذا الإطار، تدعو الجمعية حكومة سويسرا، بوصفها الراعي الرسمي لاتفاقيات جنيف، للتدخل الفوري من أجل ضمان تطبيق هذه الاتفاقيات، وخاصة الاتفاقيتين الثالثة والرابعة واللتين تضمنان الحماية للمدنيين والمدنيات تحت النزاعات المسلحة. كما تدعو الجمعية كافة الجهات الدولية بضرورة المبادرة في فتح ملف تحقيق مع مجرمي الحرب الصهاينة وتقديمهم للمحاكمة بشكل فوري. فمع تنامي شعور قادة ومهندسي العدوان الصهيوني بإمكانية الإفلات من العقاب، يتمادون في جرائمهم بحق الشعب الفلسطيني. كما تدعو الجمعية السلطة الفلسطينية إلى الإعلان الفوري عن انتهاء كافة الاتفاقيات مع كيان الاحتلال، وإعادة ملف الصراع مع هذا الاحتلال إلى منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الحقيقي للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده

المجد للشهداء والشهيدات..

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية
فلسطين المحتلة
2023/5/10

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية ... ٤٣ عاماً من النضال والعطاء

❖ **برنامج التمكين الاقتصادي**

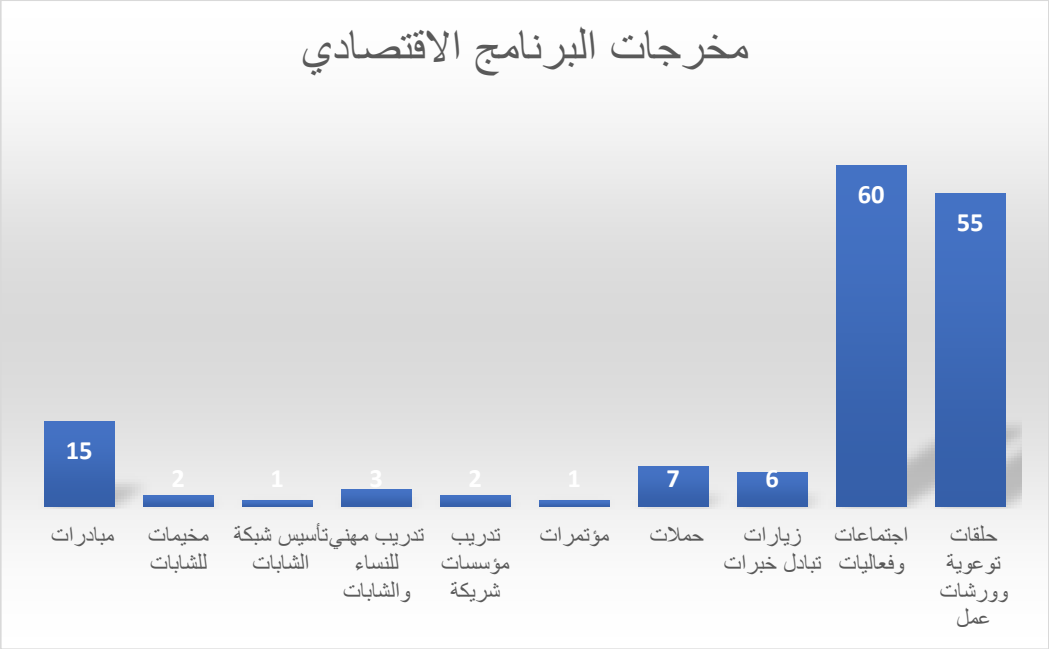

- تنفيذ (21) حلقة عمل للتوعية المجتمعية في قطاع غزة وعقدت حلقات العمل بالتعاون مع المؤسسات القاعدية ومنظمات المجتمع المدني. تناولت ورش العمل موضوعات مثل الحد الأدنى للأجور وحقوق الميراث و والعنف الاقتصادي المبني على النوع الاجتماعي ومعايير العمل اللائق. الفئات المستهدفة هي الشباب والشابات وقادة المجتمع والناشطين ، وكذلك عقد 6 أنشطة توعية لأعضاء منظمات المجتمع المدني المستهدفة والدوائر الانتخابية ، بما في ذلك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ، حول العمل والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمساواة بين الجنسين ، بالإضافة إلى 10 ورش عمل شارك فيها 2650 امرأة حول المعرفة بحقوقهن الاقتصادية و والعنف الاقتصادي المبني على النوع الاجتماعي ، و5 فعاليات لرفع مستوى حملة التوعية حول تغير المناخ والنوع الاجتماعي ، و 3ورش عمل حول المدافعات عن حقوق الإنسان.

- تم تنفيذ (10) اجتماعات مجتمعية حول حقوق المراة الاقتصادية و العنف الاقتصادي المبني على النوع الاجتماعي، وتم ترتيب 20 اجتماعا مع لجان التنسيق المحلية شاركت فيها 420 امرأة. وانضمت الى الاجتماعات المنظمات المجتمعية المستهدفة في العمل بالإضافة إلى ضم منظمات مجتمعية أخرى في كل محافظة. علاوة على ذلك، شاركت بعض العاملات في الاجتماعات على أساس فردي، وكذلك الاجتماع مع نقاط البيع لتطوير مفاهيم مشتركة لخطط المناصرة، وكذلك 10 اجتماعات تنسيقية وتشبيك مع البلديات المحلية والمجالس القروية والوزارات وغرفة التجارة والقطاع الخاص.
- تم تنظيم وتنفيذ الحوارات والمشاركة الأولى في الضفة الغربية والأخرى في قطاع غزة مع أصحاب المصلحة المتعددين بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وتتعلق المواضيع بالحقوق الاقتصادية للنساء والشابات بما في ذلك العنف الاقتصادي المبني على النوع الاجتماعي. حضرالورش حوالي 200 شخص وجها لوجه عبر زووم (100 مائة لكل منهما). وقد تم بناء التحالفات من خلال التنسيق واللقاءات والمناقشات والبدء في تطوير مذكرات التفاهم مع بعض الوزارات والهيئات الوطنية مثل وزارة الزراعة واللجنة التعاونية واللجنة الوطنية لتشغيل المرأة ووزارة شؤون المرأة ووزارة الاقتصاد الوطني والبلديات. تم استهداف مؤسسات أخرى مثل سلطة النقد الفلسطينية والبنوك. وتم تنفيذ جلستي استماع مع وزارة العمل الفلسطينية و هيئة العمل التعاوني، بحضور نساء من التعاونيات يستفدن من المؤسسات الشريكة.
- تم تنفيذ 6 زيارات متبادلة للتعلم وتبادل الخبرات والمعرفة العملية مع المؤسسات المحلية الشريكة،
- تم تنفيذ (10) لقاءات/فعاليات عامة عقدت في الضفة الغربية وقطاع غزة تناولت مواضيع حقوق النساء الاقتصادية مع الجهات المسؤولة وصناع القرار عدد 4 في قطاع غزة و 6 في الضفة الغربية (رام الله وسلفيت وطولكرم وجنين والخليل وبيت لحم).

- تم نشر (8) عروض TIK-TOK لكسر الأعراف الاجتماعية حول العمل غير مدفوع الأجر_

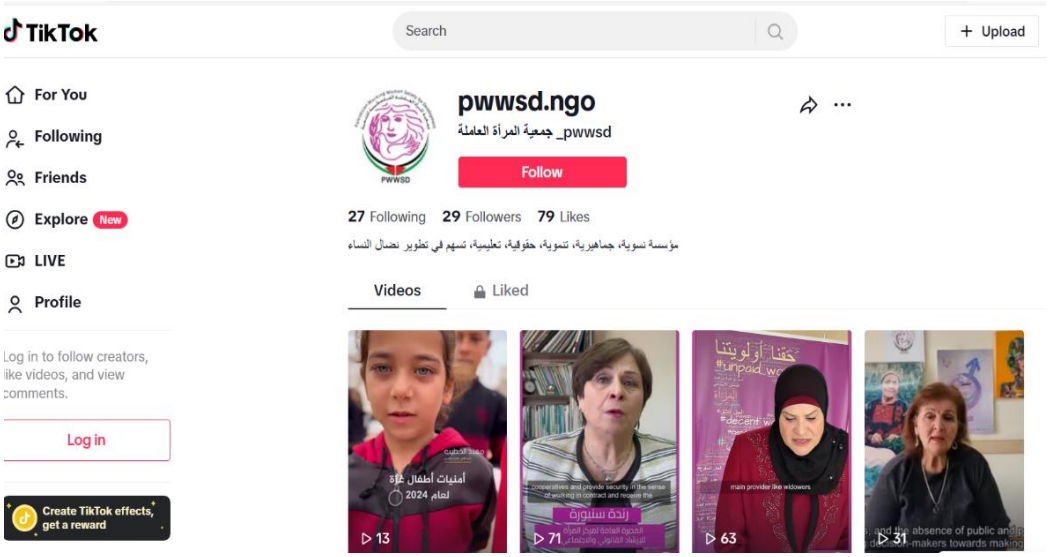

- تنفيذ (7) حملات تناولت قضايا العمل اللائق ومحاكم العمال والرصد والتقييم وما إلى ذلك.
- عقد مؤتمر لإطلاق حملات المناصرة الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين في المجال الاقتصادي. تم ترتيب المؤتمر وتم تصميم الحملات وسيتم تنفيذها من خلال تحالف "من حقي" الذي ظهر بفضل جهود الشركاء في المشروع وسيتم تخصيصه للضغط من أجل الحقوق الاقتصادية للمرأة. ضمن هذا الاطار سيتم تنفيذ حملتين حيث تتعلق الأولى بتحقيق التطبيق الكامل لقانون الحد الأدنى للأجور والثانية تتعلق بالضغط من أجل الموافقة على تعديلات قانون العمل.
- تم تنفيذ تدريب حول بناء القدرات وشمل وضع استراتيجيات المناصرة ، بما في ذلك بناء التحالفات وتعبئة المجتمع ، ل 11 مؤسسة محلية شريكة من خلال تقييم قدراتهم واستراتيجياتهم واستراتيجيات المناصرة ، والتدريب ل 11 مؤسسة على استراتيجيات الضغط والمناصرة ، وتصميم خطط المناصرة. بالإضافة إلى هذا التدريب المشترك حول المناصرة والتعبئة المجتمعية وبناء التحالفات، وكيف يمكنهم قراءة وتحليل المؤشرات الاقتصادية من منظور نسوي وجندري، تم تدريبهم على كيفية تطوير أوراق الموقف وارتباطها بحملات المناصرة. أثناء التدريب ، ناقش وضع المؤسسات الشريكة وطوروا قضية المناصرة وحملة المناصرة الخاصة بهم لتكون أكثر وضوحا وتنظيما. وتطورت الدعوة إلى تحقيق الأثر الأرضي في القطاع غير الرسمي.
- بناء القدرات في مجال التحول الرقمي والحقوق الرقمية بما في ذلك تقييم 11 مؤسسة شريكة .
- تنفيذ تدريب مهني لـ200 امرأة وشابة مما زاد من قدراتهن / مهاراتهن المهنية وذلك لتعزيز قدراتهن في خلق مشروع مدر دخل.
- تم تعزيز وبناء قدرات (220) امرأة وشابة على تنفيذ وإدارة مشاريعهن الاقتصادية في مجالات الصيانة المتنقلة، والمهارات المهنية والحرف اليدوية، والزراعة، وصحافة الموبايل، والتصنيع الغذائي. الخ..
- انضمت 70 عضوة شابة تتراوح أعمارهن بين 18 و 35 عاما إلى شبكة الشابات ، وهن يتبادلن معارفهن ، وينفذن مبادرات لتعزيز حقوق النساء الاقتصادية و العنف الاقتصادي المبني على النوع الاجتماعي ،

برمو فعاليات مخيم بناء القدرات القيادية للشابات في رام الله بتاريخ 22-24 كانون الأول 2023، ضمن أنشطة برنامج "النسوية من أجل حقوق النساء الاقتصادية FEMPAWER".

- تم عقد مخيمين ، أحدهما في غزة والآخر في الضفة الغربية لأعضاء شبكة الشابات بهدف تطوير معارفهم ومهاراتهم في مواضيع التفكير النقدي ، حقوق النساء الاقتصادية ، و العنف الاقتصادي المبني على النوع الاجتماعي ، احترام الذات ، التواصل والقيادة ،....

- تم تاسيس(15) مبادرة (75 امرأة وشابة تقود هذه المبادرات)، مبادرات مجتمعية قادتها ونفذتها مجموعة من النساء والشابات (الشباب) لكل مبادرة في الضفة الغربية وغزة تتناول مواضيع أو قضايا: جمع البيانات والأدلة القائمة على حقوق النساء الاقتصادية و العنف الاقتصادي المبني على النوع الاجتماعي، الوضع

الحالي للمرأة من الجانب الاقتصادي ، تعزيز حقوق النساء الاقتصادية في مجتمعاتهم ، لقاء وزيارة صناع القرار ، وجلسات المساءلة مع الجهات المسؤولة ، وتعزيز القيادات النسائية والشابات ورائدات الأعمال ، وحملة المناصرة والتوعية فيما يتعلق بالحقوق النساء الاقتصادية ... الخ.

- إنتاج ونشر رسائل التماس إلى الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية للمرأة : فجوة الميراث ، تقرير جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية إلى حقوق الإنسان في جنيف ، نشرات ذات علاقة، ورقة حقائق "آثار تغير المناخ من منظور النوع الاجتماعي" و نشر (5) منشورات حول حقوق النشاء الاقتصادية، المرأة والتدريب المهني ، أنظمة الحماية الاجتماعية والمرأة في القطاع غير الرسمي ،حق المراة في سوق العمل.

- عقد (20) اجتماعا وفعالية وورش عمل وحوارا وعصف ذهني وتشبيكا لاستهداف مختلف أصحاب المصلحة في السوق الاقتصادي وسوق العمل مثل وزارة العمل، وزارة شؤون المرأة، وزارة الزراعة، منظمة العمل الدولية، الأمم المتحدة، النقابات العمالية، وزارة المالية، جمعية المصارف، سلطة النقد وغيرها ، وشارك وفد من جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية وشركائها في الدورة ال 74 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مقر الأمم المتحدة في جنيف. هدفت مهمتنا إلى تقييم التطبيق العملي لمعايير العهد الدولي على أرض الواقع، مع التركيز على آثار الانقسام السياسي على الحقوق الدستورية والوضع العام في فلسطين. كما سعينا إلى استكشاف سبل لتعزيز إنفاذ هذه الحقوق، وضمان المساواة في التمتع بها لجميع المواطنين الفلسطينيين.

❖ **برنامج الإرشاد النفسي ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي**

- جلسات التوعية النفسية والاجتماعية التي يجريها مستشارو جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية للنساء والفتيات والرجال في المجتمعات من خلال المراكز لإلهام النساء والشابات والفتيات والرجال للوصول إلى خدمات المشورة وتحديد حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي والحالات التي تحتاج إلى خدمات الصحة العقلية والخدمات النفسية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة،

- جلسات توعية قانونية حول حقوق المرأة في ضوء قانون الأحوال الأسرية، النفقة، المهر، الطلاق، القانونية، والإرث وغيرها.
- جلسات حوار قانوني لدعم بناء الروابط بين مقدمي الخدمات (الوزراء ومنظمات المجتمع المدني) والناجيات من العنف والتوعية بالتعديلات العاجلة على قانون الأحوال الشخصية بما يتناسب مع التغيرات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية،

- تزويد النساء المهمشات بخدمات المساعدة القانونية من خلال الاستشارات القانونية حول قانون الأحوال الشخصية وحقوق الزواج وقانون الميراث وغيرها
- تدريب للمحامين حديثي التخرج أو في فترة مزاولة المهنة لزيادة معرفتهم ووعيهم بأبرز القضايا التي تتناول حقوق المرأة وقانون العمل وقانون حماية الأسرة والسوابق القانونية التي تم إقرارها
- رفع مستوى الوعي للنساء والفتيات حول العنف ضد المرأة والحقوق وخدمات محاربة العنف ضد المرأة ونظام التحويل المعمول به في الضفة الغربية في المجتمعات المهمشة و / أو المعزولة ، وذلك من قبل مستشاري المنظمات الأهلية. تمت بعض الجلسات التوعوية بمرافقة قيادات مشروع حياة ووزارة التنمية الاجتماعية .
- مجموعات المساعدة الذاتية للضحايا والناجيات من العنف ضد المرأة: إنشاء مساحة آمنة للنساء لاستخلاص المعلومات وتبادل خبراتهن ، والعمل على رفاههن وتطوير شبكة دعم من النساء اللواتي عانين من ظروف مماثلة ، وخاصة الناجيات ، اللواتي سيقدمن خبرتهن العملية وكيف هربن من دائرة العنف (الخدمات ، الاستراتيجيات والأدوات والدعم).
- حصلت النساء والفتيات اللواتي يعانين من العنف القائم على النوع الاجتماعي وانتهاكات حقوق الإنسان والمتأثرات بالصدمات نتيجة للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية السيئة في قطاع غزة والضفة الغربية على خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي لتعزيز القدرة على الصمود وتحسين الرفاه
- زيارة العائلات في أماكن سكنهم وترتيب جلسة استخلاص المعلومات لهم بالإضافة إلى زيارات داعمة
- الصحة النفسية الفردية والمشورة النفسية الاجتماعية للنساء والفتيات والرجال (حالات) الذين يعانون من مشاكل نفسية ناتجة عن الضغوطات الشديدة نتيجة للعنف ضد المرأة، وخاصة التحرش الجنسي ويحتاجون إلى تطوير المهارات الحياتية لتحسين مستوى رفاههم النفسي والاجتماعي.
- إدارة الحالات القانونية والنفسية والاجتماعية للنساء والفتيات اللواتي يعانين من العنف القائم على النوع الاجتماعي ويحتجن إلى خدمات متعددة (الصحة والحماية والنفسية والاجتماعية والقانونية والمأوى).
- عقدت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية ورشة بالشراكة مع مركز شؤون المراة في مدينة غزة حول مشروع حياة "تعزيز وصول الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى الخدمات القانونية في إطار عمل حزمة الخدمات الأساسية" لتقديم تحديث حول الخدمات الأساسية للنساء والفتيات الناجيات من العنف في قطاع العدالة والشرطة، وعرض ورقة سياسة حول طول فترة التقاضي في قضايا النزاع والخلاف في المحاكم الشرعية،
- موجة إذاعية مفتوحة نفذت من خلال إذاعة وطن من أجل تسليط الضوء على قضايا المرأة في قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني، والقضايا الأكثر شيوعا في المحاكم الشرعية، عن طريق التلفزيون- الراديو -أون لاين، وصلت تقريبا إلى 150,000 مستفيد (تلفزيون، راديو، أون لاين).

الفصل الرابع

قصص نجاح

"فريال فريد: الأمل هو الدافع للنجاح"

عدم الاستسلام وتخطي صعوبة التأقلم واختلاف العادات والتقاليد قاد "فريال فريد" لتكون واحدة من ألمع وأكثر نساء قريتها نشاطاً وتميزاً.

فريال فريد المسؤولة عن مطبخ جمعية سيدات قراوة بني زيد بالشراكة مع عدد من سيدات البلدة، والذي يعتبر من أنجح المشاريع النسوية في القرية، وهي أم لخمسة أبناء، وتحمل شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من إحدى الجامعات الأردنية، حيث أنها من مواليد الأردن. وبعد زواجها، انتقلت لتقيم مع زوجها في قرية قراوة بني زيد- رام الله خلال تسعينات القرن الماضي. ورغم أن جذورها تعود إلى القرية، إلا أنها وجدت صعوبة في التأقلم.

تقول فريال: "من أكثر الصعوبات التي واجهتها في البداية هي الشعور بالغربة والرفض خاصة وأنني لم انشأ بنفس المكان الذي انطلقت منه، حيث لم يكن المجتمع متقبلاً لقوتي ونشاطي في القرية."

عملت فريال فريد على الانغماس في الحياة المجتمعية والانخراط في مؤسسات وجمعيات نسوية واجتماعية وسياسية لتزيل الصعاب وتكسر الجليد بينها وبين المجتمع، بدعم متواصل من زوجها وعائلتها، ولاحقاً أبناءها، سعياً وراء تحقيق طموحاتها.

- **تجارب عملية متنوعة**

بعد 10 سنوات من العمل ضمن كوادر وزارة التربية والتعليم، أرادت فريال فريد توسيع آفاقها في البحث عن مشروع عمل خاص لتساهم في تأمين متطلبات حياتها هي وعائلتها، لذلك تركت وظيفتها والتحقت بالعمل في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وعملت في إدارة المشاريع المالية والاقتصادية ومن هنا أصبح لديها خبرة اقتصادية في تطوير المشاريع.

- **مشروع اقتصادي خاص**

رأت "فريد" أنه بعد سنوات عمل طويلة متنقلة ما بين عدة مؤسسات وجهات رسمية وأهلية، يجب أن يكلل سعيها بتحقيق مشروعها الاقتصادي الخاص بها، فشاءت الظروف أن تكون ضمن فريق عمل مطبخ جمعية سيدات قراوة بني زيد، بالشراكة مع عدد من سيدات البلدة. بعد قرار الجمعية بنقل المطبخ الى مكان آخر، قررت فريال، أن تبقى في نفس المكان وتفتح مطبخها الخاص. قامت فريال بشراء بعض الأجهزة الجديدة، وعملت على تطوير خطوط انتاج جديدة خاصة بمقاصف المدارس. فأصبح المطبخ الجديد يعمل على تقديم ما تحتاجه مقاصف المدارس والمعجنات بأنواعها وكذلك تلبية طلبات العائلات في القرية والقرى المجاورة في مناسبات الأفراح وبيوت الأجر. بالإضافة الى الطلبات المنزلية، والطلبات الخاصة بفطور رمضان، والخبز البلدي بشتى أنواعه، خاصةً خبز القمح الذي اشتهرت بصناعته فريال.

وفي فترة ليست بالبسيطة، ونتيجة الجهد المبذول والشغف والإرادة، أصبح مشروع فريال ضمن أنجح المشاريع النسوية في القرية، يعمل به من 4-5 عاملات حسب ضغط العمل وحسب عقود المقاصف التي تبرمها المدراس في القرية والقرى المجاورة مع المطبخ.

- **كونى قوية**

وجهت "فريد" رسالة تشجيع للنساء، للتحلي بالقوة والشجاعة والإيمان بقدراتهن على تخطي الصعاب، وأن لا يتسلل اليأس إليهن مستعينة بمقولة "لا حياة مع اليأس ولا يأس مع الحياة" لتحقيق ما تسعى إليه كل امرأة بحياة اجتماعية، اقتصادية أو سياسية جيدة ومريحة، وتؤمن لهن الرضا عن أنفسهن، ولأجل خلق مجتمع متقبل لوجودهن وتأثيرهن في الحياة العامة والخاصة.

"وجه اخر من خرب الإبادة"

تعرضت صابرين الغزاوي لولادة مبكرة لتوأمها، الذين حملت بهم عن طريق "الأنابيب"، صابرين التي تبلغ من العمر 32 عاما حصلت على تحويلة طبية نظرا لظروفها الصحية من قطاع غزة إلى الضفة الغربية، وتحديدا في المستشفى العربي التخصصي في مدينة نابلس حيث وضعت أطفالها في شهرها السادس من الحمل، الأمر الذي استدعى بقاءهم في حاضنة خاصة نظرا لاحتياجهم رعاية صحية من قبل المستشفى.

- العودة لقطاع غزة

اضطرت الأم صابرين بعد ولادتها بفترة قصيرة إلى ترك توأميها الرُضّع في المستشفى التخصصي في مدينة نابلس قصراً، والعودة إلى قطاع غزة، نظرا لظروف اقتصادية قاهرة منعتها من القدرة على البقاء بالقرب من توأمها، وعقب

ذلك حاولت مرارا العودة الى مدينة نابلس إلا أنّ طلبها قوبل بالرفض من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي تسيطر على معبر بيت حانون-المنفذ الوحيد بين قطاع غزة والضفة الغربية، فبقي أطفالها في المستشفى وبقيت هي تُعاني فراقهم.

- بداية الحرب

في بداية الحرب على قطاع غزة تم توقف خدمات الانترنت والكهرباء لعدة أيام في معظم مناطق القطاع، مما تسبب في عدم تمكن صابرين من الاتصال بالمستشفى للاطمئنان على أطفالها، وبعد عدة محاولات من قبل المستشفى للتواصل مع صابرين وفور عودة الانترنت جزئيا نجحت صابرين في تلقي الاتصال والاطمئنان علي التوأم ، صابرين على قيد الحياة، لكن عددا من أفراد أسرتها قد استشهدوا.

- وصيتي لكم أطفالي

الحرب فرقت صابرين عن أطفالها، وجعلت التواصل والاطمئنان عليهم رهن الظروف، ورغم قلة الاتصال إلا أنها وقبل أن تنهي المكالمة كانت في كل مرة تُوصى إدارة المستشفى بالعناية بتوأمها في حال عدم تمكنها من الاتصال أو استشهدت.

فما هو مصير الأطفال في حال استشهدت صابرين؟

- المتابعة المتواصلة من قبل الجمعية

تنفيذا لرغبة الأم تم إطلاق اسم محمود ومؤيد على التوأم...

وبعد ثلاثة أشهر وخوفاً من عدم قدرة العائلة على الوصول للتوأم، فقد تم التواصل مع وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية-قسم حماية الطفولة، لتوفير البدائل الآمنة للطفلين في حال عدم قدرة العائلة على الوصول لهم. وبعد مرور ثلاثة أشهر على وجود التوأمين في المستشفى العربي التخصصي، قامت وزارة التنمية الاجتماعية بنقل الأطفال إلى مستشفى كاريتاس للأطفال في مدينة بيت لحم.

هذا وقد رفعت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية توصية في اجتماع قطاع حماية الطفولة (Child Protection Cluster)، بتوظيف متطوع أو متطوعة لرعاية التوأمين عاطفياً، وقد أكدت بعض المؤسسات المتواجدة في مدينة بيت لحم على استعدادها على متابعة وضعية الأطفال في مستشفى كاريتاس للأطفال.

ما كانت تخشاه الأم صابرين...قد حدث
كان قلب الأم صابرين دائم الانشغال بطفليها رغم ما تمر به وتعيشه في غزة، كانت تخشى من أن تفارق الحياة قبل احتضانهما، وكانت دائماً ما تقول إن وجود أطفالها في الضفة أكثر أمناً لهما، حيث أن الوضع في غزة حسب قولها: **"مأساوي، رائحة الموت في كل مكان، مجازر، ودمار وقصف متواصل"**.
لكن حصل ما لم يكن بالحسبان، حيث بعد نقل الأطفال إلى مستشفى كاريتاس للأطفال في مدينة بيت لحم، أُصيب الطفل مؤيد بالتهاب رئوي حاد، توفى على إثرها يوم الثلاثاء 16 كانون الثاني 2024. مازالت الأم صابرين لا تعلم بوفاة أحد أطفالها حتى نشر هذه القصة، حيث الاتصال والانترنت ما يزال مقطوع عن قطاع غزة لليوم الثامن على التوالي.
ويبقى السؤال، هل سيسمح القدر بلقاء الأم صابرين بطفلها المتبقي محمود؟!

السيدة آمال خليل صنوبر 55 عاماً من قرية يتما جنوب نابلس، أم لثلاث فتيات وشاب، حاصلة على بكالوريوس دراسات اجتماعية من الجامعة الأردنية، تشغل منصب مديرة جمعية واصل لتنمية الشباب.

عملت آمال كمُعلمة في القرية نظرًا لطموحها وحبها للاستقلالية والاعتماد على الذات، وكانت هذه الانطلاقة الأولى عند آمال بعد تخرجها واتجاهها نحو سوق العمل. ولكنها لم تتوقف عند هذه المحطة، فلقد سعت آمال لأن يكون لها دور مجتمعي وبصمة مميزة، ومن هنا صقلت مهاراتها وخبراتها في العديد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، للوقوف بجانب المرأة ودعمها، من منطلق مبادئها بأهمية دور المرأة في المجتمع وضرورة أن تؤمن المرأة بنفسها أولاً ليؤمن بها المجتمع.

طريق آمال لم تكن مفروشة بالورود كما يقولون حيث واجهت العديد من التحديات، ولعل أبرزها رفض الأسرة والعائلة والمجتمع لأفكارها بأهمية استقلالية المرأة والاستمرار بالعمل لتحقيق طموحاتها. بدأت آمال برفع صوت المرأة في المجتمع القروي للحد من التهميش، من خلال تعريفها بالجمعية والخدمات التي تقدمها الجمعية للشباب والنساء. ثم فتحت الجمعية آفاقًا لآمال للعمل مع العديد من فئات المجتمع كالنساء والأطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، مما أهلها لشغل منصب منسقة البرامج في المجلس البلدي التابع لقرية يتما.

تقول آمال: "كان لجمعية واصل للتنمية دور وبصمة مميزة في القرية في مجال العمل مع النساء عبر التوجيه والإرشاد الذي أظهر شكل العالم خارج حدود المطبخ والمنزل، فساهم في خلق دور فعال للمرأة في القرية."

الداعم الأول لآمال كان زوجها الذي آمن بها وبقدراتها ودعمها خطوة بخطوة لتقف شامخةً أمام التحديات التي شكّل المجتمع والعائلة جزءًا منها.

تقول آمال: "جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية كان لها الدور الأبرز للعمل مع النساء في القرية وتقديم الإرشاد لهن ولعائلاتهن لتصبح المرأة عنصراً فعالاً في المجتمع والمنزل." حيث تعرفت آمال على الجمعية وشّكلت علاقات تعاون وتشبيك بين الجمعية ومؤسسات المجتمع المحلي للقرية. وتضيف آمال: "عملت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية مع النساء في القرية لتسهيل دخولهن معترك العمل في المجالس المحلية والبلدية من خلال التوعية والإرشاد والتأكيد على أهمية دور المرأة بهذه الهيئات، وكانت هذه الركيزة التي مدت بها الجمعية يدها للمرأة والجمعيات النسوية في القرية للتعاون المشترك لنهوض بواقع المرأة."

تؤمن آمال بالدور الهام الذي تلعبه مجالس الظل، كما تؤمن بالدور الفعال التي تقوم به آمال في القرية، ودائما ما تُعبر عن فخرها كونها استطاعت أن تكون امرأة ناشطة في المجتمع، لها دور بارز في المجالات كافة سواء الاقتصادية أو الصحية أو النفسية وحتى الاجتماعية، خلال مسيرة عطاء تمتد لأكثر من 17 عاماً من العمل المجتمعي في قريتها التي ترى أنها تستحق أن يعمل من أجلها المرأة والرجل جنبًا إلى جنب.

"نداء أبو عيطة"

نجاح أكاديمي واقتصادي مثمر

ما بين المستوى الأكاديمي العالي الذي حققته نداء أبو عيطة، من بيت لاهيا في قطاع غزة، وبين قسوة المجتمع كونها سيدة منفصلة، كثيرٌ من التفاصيل مهدت الطريق أمام نجاح مشروعها الاقتصادي. ورغم ما واجهته من قسوة المجتمع، إلا أن قصة نجاح مشروعها الاقتصادي، الذي طالما حلمت به، ستبقى محفورة في ذاكرة نساء بيت لاهيا. وسيتذكر الجميع مواجهتها للمجتمع بكل ما أوتيت من قوة وثبات وعزيمة.

- **طموح علمي ونجاح اقتصادي**

تحمل أبو عيطة شهادة الدكتوراه في أصول التربية. وبعد انفصالها عن زوجها، واجهت قسوة الحياة والظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، عبر العمل على إنشاء مطبخ داخل بيتها لإنتاج وتسويق المأكولات البيتية. واعتماداً على خلفيتها الاكاديمية والمعرفية، استطاعت تسخير مواقع التواصل الاجتماعي لتسويق منتجاتها. ومع البداية الموفقة لها، وازدياد الطلب على منتجاتها، عملت على توسيع نشاطها ليتحول إلى مشروع اقتصادي مستقل ومميز.

شيئاً فشيئاً تطور العمل ليصبح وحدة انتاج نسوي، توفر فرص عمل لسبعة نساء أخريات. وفي بعض المواسم الإنتاجية، يصل عدد السيدات العاملات لأكثر من 22 سيدة، وخاصة النساء اللواتي يعلن أسرهنّ.

- **الضغوطات ونظرة المجتمع**

تعرضت أبو عيطة للعديد من الضغوط المجتمعية، كونها امرأة منفصلة ولكنها مضت في حياتها بثبات، حيث كان لمساندة أهلها لها، وإيمانهم بدورها وقدراتها، دوراً في احتضانها ودعمها.

شاركت ابو عيطة في العديد من المؤتمرات العلمية خارج فلسطين، للحديث عن المجتمع والتعليم والتربية، وجاهدت بكل قوتها للمساهمة في تغيير نظرة المجتمع للمرأة بشكل عام والمرأة المنفصلة بشكل خاص. تحمل ابو عيطة رسالة ترددها دائما وهي" الحياة لا تقف عند رأي المجتمع، لا تستمعي لأحد، فقط آمني بنفسك، وحتما ستصلين لهدفك".

الفصل الخامس

قائمة مجموعة من النشاطات التي قامت بها الجميعة في العام 2023

#	النشاط	الوصف	صورة
1	**مؤتمر تعزيز وصول الناجيات من العنف القائم على النوع الإجتماعي إلى الخدمات القانونية في إطار حزمة الخدمات الأساسية**	بالشراكة بين الجمعية ومركز شؤون المرأة في غزة، ضمن برنامج حياة المشترك المُنفذ بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.	
2	**المشاركة في الدورة 67 للجنة وضع المرأة (CSW)في نيويورك**	شارك ممثلين عن جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية (PWWSD) في الدورة 67 للجنة وضع المرأة (CSW) التي عقدت في مارس 2023. .تأتي هذه المشاركة في إطار المرحلة الثانية من الشراكة الاستراتيجية ما بين جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية ومؤسسةWe Effect السويدية.	

3	**مؤتمر الحملات الوطنية لتحقيق المساواة من منظور النوع الاجتماعي في المجال الاقتصادي.**	المشاركة في المؤتمر الذي نظم على شرف الثامن من آذار، وبحضور ممثلات/وممثلين عن منظمات قاعدية نسوية، ومنظمات مجتمع مدني، ونقابات عمالية، وممثلات/وممثلين عن الوزارات، والهيئات المحلية، وناشطات نسويات بما فيهن ناشطات من أجل حقوق النساء ذوات الإعاقة .	
4	**مهرجان حقنا أولويتنا، في مدينة أريحا**	على شرف الثامن من آذار، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية تُنظم مهرجان حقنا أولويتنا، في مدينة أريحا، بحضور ممثلات/وممثلين عن منظمات قاعدية نسوية، ومنظمات مجتمع مدني، ونقابات عمالية، وممثلات/وممثلين عن الوزارات، والهيئات المحلية، وناشطات نسويات بما فيهن ناشطات من أجل حقوق النساء ذوات الإعاقة .	

5	**إطلاق حملة "في ظروف استثنائية"**	حملة وطنية لدعم الأسيرات الفلسطينيات.	
6	**اطلاق حملة "الرواية 75"**	في الذكرى ال 75 للنكبة..	

7	**جلسة حوار وطنية بعنوان "دور الأحزاب السياسية والقوى الديمقراطية والمجتمعية في الضغط لتحديد موعد اجراء الانتخابات العامة كمدخل لأنهاء الانقسام والحد من حالة الجمود الفلسطيني"**	نظمت الجمعية ندوة بحضور ممثلّات وممثّلين عن مؤسسات حكومية رسمية وأحزاب سياسية واطر وحركات شبابية اجتماعية ومن مؤسسات المجتمع المدني . وهدفت الندوة الحوارية الى تشجيع انخراط النساء في الحياة السياسية العامة وإيصالها إلى مراكز صنع القرار من خلال العملية الانتخابية الديمقراطية وحثها على الانخراط في تطبيق تدخلات انهاء الانقسام الفلسطيني، خصوصًا في ظل استمرار تأجيل الانتخابات العامة بدوريّتها، وعدم استجابة صناع القرار لمطالب المجتمع المدني بإجراء تعديلات على القوانين الانتخابية، وتخفيض سن الترشح لفئة الشباب لتصل 18 عاما وفقا للمعيار الدولي.	
	سلسلة لقاءات عقدتها الجمعية في محافظات قطاع غزة	وفد من موظفي وموظفات الجمعية في الضفة ينظم سلسلة زيارات ميدانية لعدد من المشاريع والشركاء في قطاع غزة.	

8	**الدورة 138 في مجلس حقوق الانسان في جنيف**	شاركت الجمعية ممثلة بوفد من الطاقم، في جلسات الإحاطة الخاصة (الرسمية وغير الرسمية)، وجلسة المناقشة مع الممثلين من الحكومة الفلسطينية، ضمن أعمال الجلسة 138 في مجلس حقوق الانسان في جنيف، في الخامس والسادس من تموز الحالي، حيث تمت مناقشة القضايا المتعلقة بالتزامات "دولة فلسطين" بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في الأمم المتحدة .قدمت الجمعية ملاحظاتها على ردود الدولة الخاصة بحقوق النساء المدنية والسياسية، بالتركيز على القضايا المرتبطة بالحريات العامة والمشاركة السياسية عبر اجراء الانتخابات ومكافحة الفساد، وقانون حماية الاسرة من العنف.	
9	**لقاء حواري بعنوان "ماذا بعد اجتماع العلمين، التداعيات والدلالات والنتائج؟!"**	شارك/ت في اللقاء الحواري في رام الله، مجموعة من القادة السياسية والقيادات النسوية، من ضمنهم/ن عضوة المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ماجدة المصري بوصفها المرأة الوحيدة المشاركة في اجتماع القاهرة .	

10	**الدورة ال74 للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مقر الأمم المتحدة في جنيف.**	استمرت جلسات الإحاطة الرسمية والغير رسمية على مدار ثلاث أيام، تخللها جلسات وحوارات بناءة مع الدول الأطراف ومؤسسات المجتمع المدني وأصحاب العلاقة، لتحديد ما إذا كانت معايير العهد الدولي تُطَبَّق على أرض الواقع، وتقييم كيف يمكن تحسين تنفيذ العهد الدولي وإنفاذه حتى يتسنى لجميع أفراد المجتمع الفلسطيني التمتع بهذه الحقوق بالكامل دون تمييز.	
11	**جلسة حوارية مع سفير دولة روسيا الاتحادية لدى دولة فلسطين السيد غوتشا بواتشيدزه.**	بمشاركة ممثلين وممثلات عن أحزاب سياسية ووطنية، وشباب وشابات نشطاء مجتمعيين، وأعضاء وعضوات اللجنة الاستشارية لبرنامج النهوض بحقوق المرأة من خلال تنفيذ اتفاقيات المصالحة في فلسطين.	

12	**وقفة جماهيرية حاشدة في رام الله بعنوان " غزة مش لوحدها"**	للمطالبة بوقف حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة	
13	**مخيم بناء القدرات القيادية للشابات**		

اتفاقيات جديدة عام 2023

الاتفاقيات و مذكرات التفاهم	تاريخ التوقيع	الهدف	الممول
سياسات واقتصاديات مستجيبة للنوع الاجتماعي وشاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	31-3-2023	المرأة تستطيع أن تحدث فرقا- تعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في الحكم المحلي وتعزيز تأثيرها في المجال العام".	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH
برنامج حياة المشترك	31-3-2023	الحد من تعرض النساء والفتيات في الضفة الغربية لجميع أشكال العنف ضد المرأة ومن خطر هذا العنف .	هيئة الأمم المتحدة للمرأة – الدول العربية UN WOMEN
النسوية من اجل الحقوق الاقتصادية	1-1-2023	يهدف البرنامج إلى تمكين الشابات اللواتي يواجهن أشكالا متعددة من التمييز، لا سيما العنف الاقتصادي القائم على نوع الاجتماعي	كفينا تل كافينا KVINNA KVINNA
منظمات المجتمع المدني من أجل الشمولية: الديمقراطية والحكم وحقوق الإنسان. (البرنامج الأساسي)	1-1-2023	بناء وتطوير قدرة لمؤسسة على المستوي الفني) في البرامج الرئيسية الثلاث ، و أيضا وعلى المستوى الإداري .	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية UNDP
جندرة بيئة التنمية الريفية والقطاع التعاوني - شراكة	1-1-2023 خمس سنوات تجدد سنويا	تعزيز بيئة تمكينية لأصحاب الحقوق ووصول التعاونيات إلى الموارد الإنتاجية والمساواة بين الجنسين مما يؤدي إلى تحسين ظروف معيشتهم ومشاركتهم في التنمية.	WE Effect ,through SIDA WE EFFECT
منظور المرأة لتحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام السياسي في فلسطين	13-2-2023	المساهمة في إعطاء الأولوية لأجندة المرأة للسلام والأمن ضمن عملية المصالحة لإنهاء الانقسام في فلسطين	الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي Norwegian Agency for Development Cooperation NORAD Norad

تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية وتأثيرها	1-1-2023 تجدد سنويا	"المساهمة في زيادة المشاركة السياسية وتأثير النساء والشباب في التنمية السياسية الديمقراطية في فلسطين".	مؤسسة حزب الوسط الدولية through SIDA CENTRE PARTY INTERNATIONAL FOUNDATION
Operation1325	9-4-2-23 ينتهي 2025		Operation 1325- SIDA Operation1325
تعزيز منظمات المجتمع المدني النسوية العاملة في تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في العراق ولبنان والأردن وفلسطين	1-3-2023 حتى 31-12-2026	يهدف المشروع إلى المساهمة في التنفيذ الفعال لاجندة المراة للامن والسلام في العراق ولبنان والأردن وفلسطين (الهدف العام). ومن أجل تحقيق هذا الهدف، سيمكن المشروع منظمات المجتمع المدني النسوية والمنظمات المجتمعية التي تقودها النساء في كل بلد من لعب دور رائد في تنفيذ WPSA، ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات بشكل شامل، وتعزيز مشاركة المرأة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية.	المبادرة النسوية الاورومتوسطية IFE-EFI EuroMed Feminist Initiative المبادرة النسوية الأورومتوسطية Initiative Féministe EuroMed
تعزيز الوقاية والحماية والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في بيت لحم والقدس الشرقية (المنطقة ج)	1-2-2023 31-7-2024	التقدم المحرز نحو إعمال حق المرأة الفلسطينية في حياة خالية من العنف	حركة من اجل السلام-من خلال الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي (AECIDO) MPDL Movimiento por la Paz, el Desarme y la Libertad
تعزيز دور المرأة في الحياة العامة وتقليل النزاعات - النهج الشعبي (مواطنات)	27-9-2023 الى 28-2-2025	تعزيز المعرفة لدى النساء / الشابات للقيام بدورهن في منع نشوب الصراعات وقدرتهن على الدفاع عن حقوقهن	صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني – الأمم المتحدة Women's Peace & Humanitarian Fund A United Nations & Civil Society Partnership

		وتعزيز دور المرأة في المشاركة في السلم الأهلي وفي الحد من حدة الصراع	
مشاريع الطوارئ	بين 7-10-2023 و 31-12-2023	المشاهمة في التخفيف من اثر الحرب على النساء والشابات والمساهمة في تقويتهن و تعزيز صمودهن في الضفة الغربية وقطاع غزة	مجموعة من المؤسسات الصديقة

الشركاء الاستراتيجين

خلال السنوات الماضية قامت جمعية المراه العاملة بتأسيس عدد من الشراكات الاستراتيجية، وهم الشركاء الأساسين الذين يقدمون الدعم اللازم لتعزيز قدرة الجمعية في تحقيق الهدف الرئيسي وهو تعزيز دور ومشاركة المراه الفلسطينية وتقويتها اقتصاديا، من خلال تعزيز مشاركة الشباب والشابات، والنساء المهمشات، صغار المزارعات وغيرهم ، وذلك من أجل تحسين سبل العيش المستدام لهن، بالاضافة الى تقديم برنامج حماية النساء من العنف المبني على النوع الاجتماعي، و تعزيز دور و مشاركة المراة السياسية بحيث تكون قادرة على المشاركة السياسية الفاعلة والعمل على اجراء التغير في الحكم و الإدارة.الجدول التالي يبين قائمة الشركاء الاستراتيجين لجمعية المراه العاملة الفلسطينية للتنمية :

الشريك الاستراتيجي	اللوجو
United Nations for Development Program(UNDP)	
We Effect	
Kavinna Till Kavinna	
European Commission	
UN Women	

AFD AGENCE FRANÇAISE DE DÉVELOPPEMENT	**French Development Agency(AFD)**
CENTRE PARTY INTERNATIONAL FOUNDATION	**Center Party International Foundation (CIS)**
KARAMA	**Karama**

الفصل السادس

نظرة مستقبلية لعام 2024: عام التميز والشراكة والتحسين المستمر

عـام 2023، كان عامـا حافـلا بالإنجـازات المختلفـة والمرتبطـة بشـكل رئيسـي ببنـاء قـدرة المؤسسة مـن حيـث تطوير الدوائـر المختلفـة،تطوير دائـرة البرامـج والمشـاريع بمـا يشـمل مهمة المتابعـة والتقييم. أيضـاً تـم توقيـع اتفاقيـات عمـل وتعـاون مختلفـة، واسـتمرت المؤسسة فـي تنفيـذ العديـد مـن المشـاريع التـي بـدأتها سـابقًا.

فـي العـام 2024، تطمـح المؤسسة بالاسـتمرار فـي العمـل بوتيـرة مضاعفـة، وأن يعمـل علـى توقيـع اتفاقيـات عمـل جديـدة مـع شـركاء جـدد، حيـث مـن المتوقـع أن يتـم البـدء فـي تنفيـذ العديـد مـن المشـاريع الجديـدة التـي قـامت المؤسسة بتقديـم مقترحاتهـا وتطمـح جمعية المراة العاملة بمضاعفـة عـدد المسـتفيدين مـن المشـاريع التـي يتـم تنفيذهـا أو المحتملـة مـن خـلال تنفيذ برامـج بنـاء القـدرات للمسـتفيدات وتعزيـز المتابعـة الحثيثـة للمشـاريع مـن أجـل ضمـان الاسـتمرارية.

مـن الأهـداف الرئيسـية للعـام 2024 والتي تطمح المؤسسة بتحقيقها وهو تطور الخطة الاستراتيجية وتعزيز الشراكات ، بحيث يتـم تحليـل نقـاط القـوة ونقـاط الضعـف لـدى المؤسسة مـن اجـل ضمان تحقيق الأهداف و ضمان تنفيذ النشاطات بالجـودة المطلوبة وذلك من خلال تقديم متابعة حثيثة تحت اشراف مسؤول ضبط الجودة والمتابعة و التقييم -مدير البرامج ،والعمل على بنـاء نظـام شـامل ومتكامـل، يهـدف فـي النهايـة إلـى التحسـين المسـتمر، وذلك مـن أجـل رفـع كفـاءة الدوائـر داخل المؤسسة وبالتالـي تحقيـق أهـداف السـنوية التـي تـؤدي إلـى المسـاهمة فـي تحقيـق الأهـداف الرئيسـية المرتبطـة بالخطـة الاسـتراتيجية.

تطمـح جمعية المراه العاملة لبنـاء شـراكات جديـدة مـع المؤسسـات الرسـمية ومؤسسـات المجتمع المدني ومع المؤسسـات الدوليـة وتعزيزهـا مـع الشـركاء الحالييـن وخصوصـا وزارة شؤون المرأه والتعـاون معها على مختلف المستويات مـن أجـل المضـي قدمًاً فـي في تعزيز دور المراه اقتصاديا واجتماعيا و سياسيا .سـوف يكـون عـام 2024 هـو عـام التميـز والنمـو والشـراكة للجمعية، سـوف يكـون عـام قصـص النجـاح علـى مسـتوى تنفيذ المشـاريع والعمل علـى تقويـة وتعزيـز دور الدوائـروالربط فيما بينها والعمـل علـى تنفيـذ تحسين إجـراءات مسـتوى البئيـة الدخليـة للمؤسسة.سوف يتم عمل تدقيـق داخلـي فـي الجمعية، مـن قبـل ممثـل الإدارة للجودة ومشؤول المتابعة والتقييم بالتعاون مع Technical Cambridge support ضمن مشروع الدعم المستمر المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية، و الذي يهدف الى الوصول الى نظام اداري مالي و فني مترابط و محكم ، سوف يكون عام 2024 هو عام التحسين المستمر بامتياز....

الفصل السابع

التحديات و المعيقات:

- تشتت التمويل من قبل المانحين وتذبذب التزام المؤسسات الممولة بتخصيص ومنح موازانات خاصة وكافية للمؤسسة لتمكينها من القيام بمسؤلياتها والتأثير بشكل أكثر فعالية في تحقيق الاهداف، حيث أن التحدي كبير جداً ولا بد من توجيه الدعم المادي للمؤسسة وخصوصا بعد الحرب على غزة و التمويل قصير الامد .
- تمويل الطوارئ والذي اقصى حد له 3سنوات والنقص في تمويل مشاريع صغيرة لدعم النساء المعنفات.
- تداخل الأدوار ذات العلاقة فيما يخص إدارة وتنفيذ البرامج الثلاث ، بحيث يجب توضيح المهام والمسؤوليات وعمل نظام يربط العمل بين البرامج ويساهم في التطوير وتبادل الخبرات اللازمة للتطوير بشكل مستمر.
- تدهور الوضع السياسي بالضفة وغزة / وخاصة بعد السابع من أكتوبر الذي ترك انعكاسات وتأثيرات على طبيعة العمل واثر بشكل سلبي على الإنجاز.
- الصعوبات والمخاطر على عملية التنقل نتيجة لاعتداءات المستوطنين على الطرق واغلاق الطرق والاجتياحات المتعددة من قبل الاحتلال الاسرائيلي والمستوطنين مما ادى الى عقد بعض الانشطة بتنقية الاونلاين بدل الوجاهي.
- نتيجة تدهور الأوضاع السياسية، أدى ذلك إلى تأخير تنفيذ بعض الأنشطة على معظم المشاريع وألغاء انشطة اخرى بموافقة الممول ، واثرت على الالتزام بتنفيذ الخطط .
- توقف عمل وأنشطة كافة المشاريع في غزة، وتجميد معظم انشطة المشاريع نتيجة تقلص التمويل خاصة بعد السابع من اكتوبر ووضع شروط جديدة من قبل غالبية الممولين مما ادى للتأخر في تنفيذ الأنشطة وارباك في العمل.
- تراجع الحياة الديمقراطية وعدم تحديد موعد لإجراء الانتخابات العامة(قبل السابع من اكتوبر).
- تغَيّر اولويات الجهات الحكومية والاهلية والمواطنين/ات نتيجة حرب الأبادة على غزة، مما اثر على حاجات واولويات النساء، وأضعف قدرة المؤسسات الاهلية على استمرار الضغط لتحقيق المساواة في مختلف مجالات الحياة.
- عدم وجود حماية للمدنيين/ات والغياب التام بالشعور بالأمان وغياب المساحات الآمنة للنساء سواءً بالضفة او بغزة نتيجة انتهاكات الاحتلال بالضفة وحرب الإبادة في غزة.
- ازدواجية معايير المجتمع الدولي الرسمي وهيئة الامم المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والتقاعس عن اجبار اسرائيل على وقف حرب الإبادة على غزة ومسائلتها على جرائمها.
- تغير اولويات الناس بما يشمل النساء وخاصة بعد الحرب على غزة والتبعات الاقتصادية والامنية التي استدت من بطالة وفقدان فرص العمل لمئات الالاف من العمال والعاملات ، والعمل الجزئي وتسريح العمال والعاملات في القطاع الخاص، وتاثر المشاريع والمنشات الصغيرة بتعطل عملها او اغلاقها او تدني مستوى العمل والانتاج. مما ادى الى ازدياد الحاجات العملية للنساء والاسر من احتياجات انسانية واغاثية ، وفرص عمل او دخل بديلة . وهذا لا يمكن تلبيته من خلال التوعية والمناصرة والاسناد النفسي والتفريغ ، لا سيما وان هذا هو الدور الاساسي للجمعية .
- الانتهاكات المتكررة لحقوق الانسان في الضفة وفي غزة بشكل خاص وهول الجرائم المرتكبة ادت الى عدم الثقة بالخطاب الحقوقي والمنظومة الدولية وخاصة بقضايا المرأة.
- اصدار قوانين لحماية المرأة بدون تنفيذ الرقابة على تنفيذها.
- عدم قدرة النساء على الوصول للخدمات اثناء الازمات.
- توقف الخدمات بشكل كامل المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وخصوصا في الاسابيع الاولى من الحرب.

التوصيات:

- الإسراع في تعزيز البئية القانونية للمؤسسة، بما يشمل قانون خاص بالمؤسسة يوائم ما بين مسؤولية المؤسسة وتنفيذ السياسات الوطنية والديناميكية والعملياتية من خلال وزراة شؤون المراة و المؤسسات النسوية ،وذلك لتوجيه وتنفيذ برامج المؤسسة الثلاث على نطاق شمولي ووطني.
- استكمال العمل على البناء التنظيمي ومأسسة المؤسسة بما يمكنه من القيام بدورها المنوط بها في تطوير السياسات الوطنية الخاصة بتعزيز دور المرأه على مختلف المستويات.
- تفعيل تأسيس فريق وطني بالشراكة مع وزراة شؤون المراه لبناء سياسة خاصة بتعزيز دور المراه ومشاركتها الفعالة اقتصايا و سياسا واجتماعيا والعمل على تطبيقها .
- تكريس دور المؤسسة مع الشركاء على المستوى الدولي والإقليمي والوطني بما يشمل القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الأهلي، على مستوى التخطيط والتوجيه.
- تكثيف الجهود الإعلامية نحو إبراز صورة المؤسسة كمظلة وطنية لدعم وتعزيز دور المرأه.
- استثمار الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية وخصوصا الحطة الخاصة بوزراة شؤون المراة ووزراة الشؤزن الاجتماعية ووزارة العمل ، لتنفيذ التوصيات وتوجيه الجهات المانحة والفاعلة نحو دعم دور المؤسسة و تعزيز الدور التكاملي مع المؤسسات ذات العلاقة.
- إشراك المؤسسات والوزارت المشمولة بنظام التحويل الوطني للمشاركة في ورش العمل لما لها من أثر كبير في إدخال الخدمات في الأماكن المهمشة وغير المهمشة، وذلك بسبب عدم معرفة الكثير من الناس بنوع الخدمات المقدمة وأماكن تقديمها.
- تبني أنشطة في جميع المشاريع المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي لما له من أثر عميق في تعليم المرأة العديد من المهارات الحياتية مثل إدارة الإجهاد وإدارة الغضب والعنف القائم على النوع الاجتماعي والخدمات المقدمة للنساء.
- ضرورة تنسيق جهود الحركة النسوية لاعادة الاعتبار للدور الوطني للنساء، وهذا يتطلب التداعي لعقد لقاءات لوضع خطة وآليات عملية لتحقيق ذلك.
- ازدياد جهود المؤسسات الحقوقية والنسوية والمدنية والاهلية للضغط على المجتمع الدولي لتحمل المسؤولية في مسائلة الاحتلال على جرائمه وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني بشكل عام وللنساء الفلسطينيات بشكل خاص.
- تكثيف التغطية الإعلامية لرصد انتهاكات الاحتلال بالضفة وايصال ما يجري للشعب الفلسطني والانتهاكات وخصوصا تجاه النساء للعالم.
- خلق مشاريع اقتصادية تلبي الاحتياجات العملية الملموسة للنساء والشابات مثل إيجاد فرص عمل ودعم مشاريع مدرة للدخل.
- العمل على تطويرواعادة نشغيل مطعم الزوادرة بحيث يكون مصدر دخل يساعد في دعم تنفيذ نشاطات بالإضافة لتغطية مصاريف إدارية محددة
- اعتماد مشاريع طويلة الأمد(على الاقل5سنوات) والتي تهدف الى تمكين النساء على محتلف المستويات.
- التعاون الكامل بين مؤسسات المجتمع المدني والوزارات العاملة على تمكين النساء.
- تمكين النساء في القرى والاماكن المهمشة ليصبحن قائدات ميدانيات وبؤر قوة لبقية النساء في المجتم.
- بناء وتطوير قدرات النساء المعنفات وتمكينهن اقتصاديا واجتماعيا وساسيا ليصبحن قادرات على مواجهة الواقعوالتحديات.
- تفعيل القوانين التي تحمي حقوق المرأة في الشريعة الاسلامية والعمل على تنفيذها.
- حماية النساء في الحيز الخاص والعام وخصوصا في بيئة العمل.
- اعتماد خطط طوارئ فاعلة خصوصا وقت الازمات.
- تشكيل لجان طوارئ نسوية تعنى بتقديم خدمات للنساء المعنفات وقت الطوارئ في جميع المدن والبلديات.